الفصل الخامس

المنظمات الدولية الإسلامية والتجديد

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

المنظمات الدولية الإسلامية والتجديد

لاشك أن المنظمات الدولية الإسلامية التى وجدت فى القرن الماضى قد قامت ببعض الأدوار المهمة فى مجال تجديد الفكر الإسلامى؛ بل إن قيامها نفسه مرتبط بشكل أو بآخر بالتجديد؛ لأن هذا القيام نفسه يرتبط بقضايا إسلامية وبقضية التجديد.

إن أمل الوحدة الإسلامية من الآمال المهمة لدى كل مسلم وإذا كان من الصعب أن تقوم الوحدة السياسية سريعا، فإن خطوات مهمة يجب أن تتم ويتحقق بها التقدم فى سبيل الوحدة.

إن أعمال المنظمات الدولية الإسلامية الإسلامية ومختلف أنشطتها هو اتجاه طيب لتجديد النظام الدولى الإسلامى وتحويله من دول منفردة تعيش فى إطار النظام الدولى الخاص بالدول القومية، إلى شكل آخر من أشكال النظام الدولى يتخذ طابع وحدوى، كونفدراليا أو فيدراليا أو حتى يأخذ شكل الدولة المتحدة الواحدة كما هو طموح المسلمين منذ أن ألغيت دولة الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م.

ولاشك أن دراسة أفكار الوحدة والتقارب والتكامل، تعد دراسات فى صميم تجديد الفكر الإسلامى وهذا ما نقوم به فى هذا الفصل.

كما أن جامعة الدول العربية قد قامت بدراسات عديدة لتوحيد تشريعات الدول العربية على أسس الشريعة الإسلامية، كما أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد أجرت دراسات واسعة حول توحيد هذه التشريعات وتجديد روح ونصوص الفقه

الإسلامى من خلال مجمع الفقه الإسلامى العالمى الذى اجتهد كثيرا فى إيجاد قواعد تحكم المشكلات الجديدة - كما أشرنا من قبل - وهذا يؤكد دور المنظمات الدولية الإسلامية فى التجديد، ولاشك أن الدراسات التى قامت بها هذه المنظمات فى مجال التجديد للفكر وللفقه لها أهمية فائقة فى دراسات التجديد وهو ما نقوم ببحثه فى المبحث الثانى .

obeikandl.com

المبحث الأول

تجديد الفكر الإسلامى فى مجال بناء وتأسيس النظام الدولى الإسلامى

توجد الدول الإسلامية فى إطار النظام الدولى المعاصر، الذى يتأسس على فكرة القومية، أى: أن تستقل كل دولة بمجموعة من السكان على إقليم معين تعلوهم سيادة واحدة.

ورغم أن العديد من الأفكار قد بدأت تهاجم هذا النظام وتؤكد فشله، كما أن أنظمة أخرى قد تخلت عن هذا النظام وأقامت فوقها سلطات اتحادية تتكون من عدة دول تتقارب معها فى المصالح أو الدين أو اللغة أو التواجد فى منطقة واحدة، تضعف أو تقوى بحسب الإرادة السياسية لهذه الدول والفلسفات والأفكار الخاصة بالنخب الحاكمة فيها.

ولقد قادت هذه الأفكار الدول الأوروبية إلى إقامة اتحادات ذات طابع اقتصادى فى البداية وعممت نجاحها وتكاملها فى مجالات أخرى، واقتربت من إقامة الوحدة السياسية الكاملة.

ولقد جربت الدول الإسلامية التكامل والتوحد بينها، ولكنها حتى الآن لم تحقق نجاحا يذكر وتحتاج المنظمة الأم فيها - مؤتمر العالم الإسلامى إلى تعديلات تقويها وتدعم الخط الوحدوى لها. وقد بذلنا جهدا كبيرا فى هذا الشأن قدمناه لمؤتمر دعت إليه الحكومة الباكستانية فى إسلام أباد عام ٢٠٠٥م وسنعرض مقترحاتنا لتجديد منظمة المؤتمر الإسلامى فى القسم الثانى من المبحث.

كما سنقدم دراسة أخرى عن التنظيم الإسلامى كطريق للوحدة. ونعرض خلال هذا القسم تجربة جامعة الدول العربية فى هذا الخصوص فى القسم الأول.

وسنقدم مقترحات علمية لتجديد التنظيم الدولى الإسلامى فى هذا الخصوص.

obeikandl.com

القسم الأول

تجربة جامعة الدول العربية

فى دراسة أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل - أى القرن الحادى والعشرين حيث أجريت الدراسة فى نهاية القرن العشرين - انتهت إلى أن من أهم هذه التحديات، تحدى الارتباط بالتنظيم الدولى . وأساس ذلك أن دولنا عانت من هذا التنظيم بشكل كبير، وإذا كان هذا التنظيم فى شكله السياسى العالمى ليس قديما، إذ يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن القضايا التى تخص الدول الإسلامية عرضت عليه ولم تلق إنصافا منه سواء من المنظمة العالمية الأولى أى (عصبة الأمم) أو من المنظمة الثانية أى (الأمم المتحدة) والتى وجدت بعد الحرب العالمية الثانية .

وحتى لا نذهب بعيدا فى عرض هذه القضايا وكيف عالجتها الأمم المتحدة، أقول إن الأمم المتحدة عالجت القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام ١٩٤٥م وكانت المعالجة وبالاً على الأمة الإسلامية وعلى فلسطين فى نفس الوقت . لقد أقامت الأمم المتحدة دولة إسرائيل بقرار التقسيم المعروف عام ١٩٤٧م ولم تستطع أن تحمى حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم العربية، وعبثا حاولت أن تعيد اللاجئين إلى ديارهم أو أن تعوض من لم يمكنه العودة لسبب أو آخر، كما عجزت أن تنفذ القرار الذى أصدرته فى نفس العام والذى نص على تدويل القدس وجعلها مدينة عالمية تديرها الأمم المتحدة، وبسببه ابتلعت إسرائيل القدس كما ابتلعت معظم الأراضى الفلسطينية، وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى عام ١٩٦٧م مؤكدا للوجود الإسرائيلى ومدعما لهذه الدولة حيث قرر لها الحق فى أن تعيش داخل حدود آمنة

ومعترف بها، مقابل أن تنسحب من الأراضي المحتلة أو حتى من أراضي احتلت في نزاع ١٩٦٧ ولم تستطع الأمم المتحدة أن تجبر إسرائيل على تنفيذ هذا القرار الجائر في حق العرب والمسلمين حتى الآن. وتعرض الفلسطينيون لأسوأ معاملة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأصبح مشهد القتل والتعذيب والضرب والإهانة وهدم المنازل وتجريف الأراضي وتجويع الناس ومحاصرة الأراضي المحتلة مشهدا يوميا مكررا، ولم تستطع الأمم المتحدة أن توقفه بأي شكل، رغم إصدارها للعديد من القرارات التي لم تشهد التنفيذ أبدا [١].

يحدث هذا بينما تدق طبول الحرب في المنطقة وتتعرض العراق لحملة عنترية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا)، لكي تنهار دولة عربية أخرى ربما تخضع بدورها للتقسيم في وقت قريب، ويموت مئات القتلى يوميا من العراقيين ولم تستطع الأمم المتحدة أن تفعل شيئا، رغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قرارا - بناء على الفصل السابع من الميثاق - يسمح للولايات المتحدة بالقيام بهذا العمل العسكري، مراعاة لاعتبارات الشكل [٢]، وقد ذاقت ليبيا والسودان وإيران مرارة قرارات صدرت من الأمم المتحدة تفرض المقاطعة الاقتصادية عليها، كما عانى المسلمون في يوغوسلافيا السابقة من أفعال مشينة، ولم تتدخل الأمم المتحدة لحمايتهم إلا بعد أن اتسع الخرق على الراقع، وتدخلت الولايات المتحدة وحلف الناتو ليدقوا مسمارا في نعش المنظمة الدولية. والأمثلة كثيرة تجعلنا نقول: إن المنظمات الدولية العالمية لم تنصف العرب والمسلمين في أية قضية عرضت عليها بل على العكس كان تأثيرها سلبيا عليهم إلى حد كبير [٣].

---

١ - راجع للمؤلف الدكتور محمود داود، الصراع العربي الإسرائيلي بين الصراع المسلح والتسوية السلمية، إصدار رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠٧م.

٢ - راجع وقائع ندوة العدوان على العراق والشرعية الدولية، إصدار رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠٦م.

٣ - راجع للمؤلف. المنظمات الدولية. الناشر دار النهضة العربية ١٦٩٦. ص ٢٦١ وما بعدها.

وإلى جانب ذلك فمن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد سمح بوجود منظمات إقليمية ترتبط به، وتعمل فى دوائر وبين دول متجاورة، حينما يكون العمل الإقليمى فيه مجديا، ومكملا لعمل الأمم المتحدة [٤]. وكان نصيب العرب من هذا التنظيم، جامعة الدول العربية التى أقيمت فى نفس العام الذى أقيمت فيه الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م وأخذت نفس الأهداف ووضعت نفس المبادئ التى قامت عليها الأمم المتحدة من حيث سعيها إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن حيث قيامها على فكرة التنسيق والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، أى تنسيق أنشطتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون فرض قرارات ملزمة من قبل الجامعة على أية دولة . وتجلى ذلك فى وضع نص يقول بأن قرارات الجامعة تصدر بالإجماع، ومع ذلك فالقرارات التى تصدر بالأغلبية لا تلزم سوى الدولة التى تقبلها. وهذا يعنى ضعفا شديدا فى وجود الشخصية القانونية الدولية للمنظمة.

وبعد ذلك وعندما قامت إسرائيل بحرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م دعت الدول الإسلامية إلى إقامة منظمة دولية أخرى على نفس النمط التوافقى التنسيقى هى منظمة المؤتمر الإسلامى، وهى تقوم كذلك على فكرة المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء، ولا تستطيع أن تصدر قرارات ملزمة لدولها .

وهدفنا من هذه الدراسة أن نضع التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى فى دائرة الضوء، لكى نبين مدى نجاحه فى تحقيق آمال العرب والمسلمين فى الوحدة والأهداف التى يتطلعون إلى تحقيقها من إقامة هذه المنظمات فى الازدهار والتقدم، ونرى ونحن نبحث مستقبل الأمة الإسلامية إلى أى مدى يعد التنظيم العربى والتنظيم الإسلامى داعما لقوة العرب والمسلمين ومحققا للآمال؟ أم أنه أحد العوائق التى تحول دون قيام أمة عربية إسلامية قوية ومتحدة.

---

٤ راجع للمؤلف، المرجع السابق، ص٤٦٢ وما بعدها.

إن الدول العربية والإسلامية الحديثة والتى أقيمت على الشكل القومى من وجود وحدة صغيرة نسبيا تتمتع بالسيادة، ويقيم سكانها على أرض محددة ولا علاقة سيادية فوقها، ظاهرة حديثة فى حياة العرب ترجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تكالبت القوى الاستعمارية التي مثلها فى ذلك الوقت الحلفاء المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى على الإمبراطورية العثمانية وقضوا على وجودها، وقسموها إلى دول صغيرة أوهموها بأنها ستكون مستقلة وذات سيادة، وأخضعوها للهيمنة الاستعمارية بعد الاستعمار المباشر من قبل المستعمرين تنفيذا لمخططات سايكس - بيكو، واختاروا للشعوب المتشوقة إلى الوحدة - والتى عانت من الفراغ السياسى الذى يربطها جميعا بدولة واحدة قوية - صبغة التنظيم الإقليمى المرتبط بالتنظيم العالمى الذى أقاموه على شكل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، تحتاج إلى إعادة النظر فى هذا الوجود الدولى فى مؤتمر يبحث عن مستقبل الأمة ويحاول أن يضع الخطط والأسس والمشروع الحضارى الذى يقيلها من عثرتها، ولا شك أنه من المعالم الرئيسة لهذا المشروع، والوجود القوى المتحد لهذه الأمة.

وسنثير مجموعة من الاستنتاجات خلال سؤالين رئيسين نحاول الإجابة عليهما فى هذا البحث.

السؤال الأول: هل يحقق التنظيم الدولى الإقليمى الموجود فى الساحة العربية والإسلامية آمال الأمة الإسلامية فى الوحدة والتقدم؟

لا شك أن ذلك يحتاج إلى التعرف على دقائق هذا التنظيم، وبحث مدى فاعليته، وسنجيب على هذا السؤال فى القسم الأول من هذا البحث.

والسؤال الثانى: كيف نطور التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى لكى يستجيب لمتطلبات الأمة ؟

وهذا ما سنتناوله فى هذه الدراسة.

معالم التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى ومدى فاعليته

يتكون التنظيم الإقليمى العربى الإسلامى فى شكل منظمتين رئيستين :

المنظمة الأولى : هى جامعة الدول العربية ، والمنظمة الثانية هى منظمة المؤتمر الإسلامى . وهناك فارق زمنى بين المنظمتين يصل إلى سبعة وعشرين عاما ، فالأولى أنشئت عام ١٩٤٥ ، والثانية أنشئت عام ١٩٧٢م . وتضم الأولى الدول العربية ، وهى تلك الدول التى يجمع بينها وحدة اللغة ، فشعوبها تتحدث العربية ، كما أنها تعيش فى منطقة جغرافية واحدة ، وقد تطلعت الكثير من الدول المجاورة إلى الانضمام إليها ، رغم عدم توافر شرط تحدثها باللغة العربية ، علها تستفيد من الجامعة .

أما المنظمة الثانية : وهى منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم فى عضويتها الآن ٥٧ دولة ، تمثل فيها كل الدول العربية فضلا عن ٣٤ دولة أغلبية السكان فيها من المسلمين ، وبعد ذلك نجد مجموعة كبيرة من الوكالات المتخصصة أنشأتها الدول الأعضاء ، بعضها يرتبط بالجامعة العربية ، والبعض الآخر يرتبط بمنظمة المؤتمر الإسلامى . كما نجد بعض المنظمات الإقليمية المتخصصة التى أنشئت استقلالا عن هاتين المنظمتين الكبيرتين وتعمل بشكل مستقل عنها ، منها : مجلس التعاون الخليجى الذى يجمع فى عضويته دول الخليج البترولية ما عدا العراق واليمن ، والاتحاد المغاربى ويجمع فى عضويته دول المغرب العربى بالإضافة إلى موريتانيا ، فضلا عن مجموعة من المنظمات الأخرى والتى وجدت فى ظروف معينة وانتهت بعد تغير هذه الظروف مثل مجلس التعاون العربى .

والواقع أن ما يهمنا الآن هو إلقاء الضوء على المنظمتين الكبيرتين لنتعرف على ظروف نشأة كل منهما والأهداف والمبادئ التى تقوم عليها ، ونرى إلى أى مدى حققت أهداف الأمة فى الوحدة والتقدم .

أولاً - جامعة الدول العربية :

تعد الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية العالمية، بل هى أقدمها جميعا [٥] ومع ذلك فقد عكست هذه المنظمة الأوضاع العربية التى أثر فيها الاستعمار تأثيرا كبيرا. فلقد كانت المبادرة الأولى لطلب الإنشاء من السيد أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانى آنذاك وكان العرب فى حاجة إلى من يذكرهم بوجوب التعبير عن وحدتهم فى شكل تنظيمى [٦] وعكست اجتماعات إنشاء الجامعة فى مدينة الإسكندرية وفى القاهرة بعد ذلك ما يسود من علاقات توتر بين الدول العربية، الأمر الذى تجلى فى رفض فكرة الاتحاد الفيدرالى - أى المنظمة التى تملك صلاحيات يمكن أن تفرض بها قراراتها على الدول الأعضاء - وقامت الجامعة العربية على فكرة التنسيق والتعاون بين أنشطة الدول الأعضاء؛ لذلك قرر ميثاقها وجوب صدور قراراتها بالإجماع، وأن القرارات التى تصدر بالأغلبية تلزم فقط من قبلها .

وقد كان عدد الأعضاء فى بداية إنشاء الجامعة سبع دول عربية هى : مصر والسعودية والعراق وسوريا واليمن والأردن ولبنان، وتطورت العضوية بعد ذلك حتى وصلت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة بعد أن حصلت على استقلالها .

ونلاحظ أن مصر بذلت جهدا كبيرا فى إنشاء الجامعة، سواء بتبنى الدعوة

---

٥ - أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور ، بينما بدأ التنظيم الأوروبى فى عام ١٩٤٩م ، والتنظيم الأمريكى ١٩٥١م ، والتنظيم الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٢م.

٦ صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية ، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأية خطة تتمتع بالتأييد من الرأى العام العربى .راجع للمؤلف كتاب "المنظمات الدولية" ص ٦١٠ وما بعدها ؛ طبعة دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٦م.

إلى اجتماعات أقامتها، وإعداد بروتوكول الإسكندرية، أو فى الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العربى العام الذى أقر أحكام الميثاق .

ويجب أن نذكر أن العراق والأردن كانتا تؤيدان فكرة الاتحاد الفيدرالى أو الكونفيدرالى على الأقل، بينما تبنت السعودية ولبنان واليمن فكرة قيام الجامعة على التعاون دون مساس بالسيادة .

١ - أنشئت الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور. بينما يبدأ التنظيم الأوروبى فى عام ١٩٤٩م والتنظيم الأمريكى عام ١٩٥١م والتنظيم الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٢م.

٢ - صرح إيدن فى ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأية خطة تتمتع بالتأييد من الرأى العام العربى (٧) .

كما يجب أن نشير إلى أن الظروف الدولية وقت إنشاء الجامعة العربية كانت تتجه إلى بداية النفوذ الأمريكى فى المنطقة، بحصول شركات أمريكية على امتيازات النفط . وبداية أقول : إن النفوذ الأمريكى الوافد أعاق بريطانيا لتحقيق حلمها فى تجميع الدول العربية على نظام تسيطر عليه .

وهكذا ولدت الجامعة العربية منظمة ضعيفة تسير على منطق التنظيم الدولى المتوازى الذى لا يوجد سلطة عليا فوق الدول فيها، بل تحتفظ كل دولة عضو بكامل سيادتها .

---

٧ راجع للمؤلف كتاب المنظمات الدولية ص ٦١٠ وما بعدها، طبعة دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٦م .

أهداف الجامعة :

ومن حيث الأهداف والمبادئ التى قررها الميثاق، نجد هذه الأهداف تتصل بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لما يعود بالخير على الدول الأعضاء، كما قرر الميثاق اختصاص الجماعة فى فض المنازعات التى تقوم بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، بل وقرر الميثاق مبدأ إنشاء محكمة عدل عربية ولكن العلاقات بين الدول الأعضاء لم تتمخض عن إنشاء هذا الجهاز المهم حتى الآن، كذلك جعل الميثاق من أهداف الجامعة دفع الاعتداء الذى قد يقع على إحدى الدول الأعضاء، وصيانة استقلالها وتنسيق علاقتها مع دول العالم، وحاول الميثاق أن يرضى الرغبات العربية التى كانت تتوق إلى إقامة منظمة تتمشى مع الاتجاه الوحدوى الذى له أرضية واسعة بين الشعوب العربية فنص فى المادة العاشرة منه على أن هذا الميثاق لا يمنع من قيام اتحادات أخرى بين دول الجامعة أو مجموعات منها، مما يعنى أن ميثاق الجامعة إنما يضع الحد الأدنى الواجب توافره فى "بيت العرب" من تنسيق وتنظيم للتعاون وتوحيد للمواقف بين مختلف الدول العربية، وعلى أساس أنه يمكن أنه يساعد على تقوية وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء بعد ذلك .

نظرة فى المبادئ التى تقوم عليها الجامعة :

قامت جامعة الدول العربية على مبادئ التنظيم الدولى المعاصر، حيث تقرر المساواة بين الدول الأعضاء فى السيادة وحسن الجوار، وعدم جواز التدخل فى شئون الدول الأعضاء .

كما أوجب الميثاق أن تكون العضوية فى الجامعة قاصرة على الدول المستقلة ذات السيادة، وأن يوضع ملحقا خاصا بفلسطين، يعترف لها بذاتية خاصة وقرر أن يتم تمثيلها فى الجامعة إلى أن يتحقق استقلالها، كما نص على دعم جهود الشعب الفلسطينى فى سبيل تحقيق الاستقلال .

تطور العمل فى الجامعة :

مرت المنطقة العربية بأحداث جسام، تركت أثرها على العمل فى الجامعة. على رأسها قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وهزيمة العرب فى أول حرب يجتمعون فيها ضد إسرائيل فى نفس العام، مما أكد قيام دولة إسرائيل، وبرزت فكرة الدفاع العربى المشترك ليكون بمثابة تعديل على الميثاق فى شكل اتفاقى، وكان ذو شقين: الشق الأول عسكرى دفاعى، والشق الثانى اقتصادى [٨].

وفيما يتعلق بالشق الأول : فقد نص الميثاق على اعتبار أى عدوان يقع على إحدى الدول العربية بمثابة عدوان عليها جميعا، ويفرض عليها نصر من يعتدى عليه بجيوشها [٩].

والشق الثانى : ينظم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية لكى يعظم المصالح الاقتصادية بينها ويساعد على نمو التعاون فى مختلف المجالات الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة [١٠].

وفى مواجهة تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بما يسببه ذلك من خسائر فادحة لكثير من الدول العربية. دعت مصر إلى اجتماع للقمة العربية وصدر عنها قرارات قوية لمواجهة المخططات الإسرائيلية، وأنشأت قيادة عربية مشتركة، واتفق على اجتماعات متكررة للقمة العربية فى إطار الجامعة حتى تصدر القرارات من أعلى المسئولين فى الدول العربية وبالتالى يؤمن أن يتم تنفيذها، ولكن إرادة التوحد وعزيمة العمل بقوة افتقدت دائما فى القرارات والأعمال العربية.

---

٨ تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

٩ لتنفيذ ذلك أنشأت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف الأول مجلس الدفاع المشترك، والثانى اللجنة العسكرية الدائمة.

١٠ لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادى الذى اعتبر كيانا مستقلا بذاته عام ١٩٥٩م.

وحتى بعد أن تم تعديل الميثاق فى عام ٢٠٠١م وجعل مؤتمر القمة جهازا رسميا من أجهزة الجامعة يجتمع مرتين فى العام فى دورتين على الأقل، لم نر فاعلية لها أهمية فى قرارات الجامعة، مع أن هذا التعديل اقتضته ظروف صعبة تمر بها المنطقة تتمثل فى تصاعد العدوان الإسرائيلى فى ظل حكومة الليكود التى تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من أساسها .

ولقد تبدى هذا الضعف بوضوح فى معالجة القضية الفلسطينية فى مختلف مراحل تطورها، فلقد عجزت الجامعة العربية فى أن توجد فاعلية فى الموقف العربى تؤدى إلى استخدام القوة العربية ضد إسرائيل، كما عجزت رغم تشابك المصالح مع الولايات المتحدة، أن تؤثر فى موقفها الموالى لإسرائيل والمساعد لها بكافة الأساليب بما فى ذلك تمكينها من أن تكون أقوى من الدول العربية مجتمعة، وحيازتها لأسلحة ذرية، وتمكينها من ارتكاب أبشع الجرائم فى حق الشعب الفلسطينى الأعزل لقمع انتفاضته، ولتحقيق أهدافها القديمة فى تكوين دولة يهودية من النيل إلى الفرات .

موقف الجامعة العربية فى القضية العراقية :

لا يمكننا الدفاع عن الرئيس العراقى صدام حسين فى السياسات التى انتهجها منذ تولى الحكم فى العراق عام ١٩٧٩م، فما هى إلا شهور قليلة ورأينا قواته تنطلق ضد القوات الإيرانية، وتدخل فى حرب مدمرة دامت ثمان سنوات بالتحريض الأمريكى له، لإضعافه وإضعاف إيران وكان ذلك جليا بشكل واضح، ثم ما لبث أن أدخل بلاده فى عام ١٩٩٠م فى حرب الكويت دون أن يتنبه إلى خطورة ذلك على بلاده وعلى النظام العربى بكامله . فخسر الحرب من ناحية، وكسر النظام العربى كله من ناحية أخرى، ثم جلب على بلاده الخراب والدمار بل الخزى والعار، حيث فرضت عقوبات قاسية على العراق من قبل القوى الكبرى

بزعامة أمريكا، واكتملت بشن الحرب الأخيرة على العراق والتى دمرت فيها أمريكا النظام العربى بأكمله هذه المرة، وأصبحت العراق حتى الوقت الذى تكتب فيه هذه الأوراق، دولة محتلة .

أقول ماذا فعلت الجامعة العربية فى هذا النزاع ؟ الواقع أن مواقف الجامعة كانت سلبية للغاية، لم تفعل شيئا لوقف الاندفاعة الحمقى لحرب إيران، بل للأسف أن العديد من الدول العربية ساعدته فيها، مع مخالفة ذلك للقانون الدولى ؛ لأن ما فعله لا يعدو أن يكون عدوانا صارخا على القانون الدولى، بل اعتدى على القانون الدولى الإنسانى حيث ثبت أنه استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد إيران. لقد كان الهدف الواضح من هذه الحرب هو منع اندفاع القدرة الإسلامية الإيرانية، والخشية على الأنظمة التقليدية فى المنطقة ومنع تهديد المصالح الأمريكية، ولم نر موقف من الجامعة العربية حيال هذه القضية، كما لو كانت الحرب تجرى فى منطقة أخرى .

كذلك كان موقف الجامعة من حرب الخليج الثانية موقفا ضعيفا، لم يخرج عن أن يكون قد سمح لقوات التحالف بضرب العراق، بل لعل قرار الجامعة الصادر بإدانة العراق والسماح لقوات التحالف بإخراج قواته من الكويت قد ساعد على الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، وحال دون نجاح اتصالات جرت من بعض الأطراف العربية للحل السلمى للنزاع الذى أوشك أن يتم .

أما فى حرب الخليج الثالثة فإنه من الواضح أن العراق كان معتديا عليه، وأن تدابير الاعتداء استغرقت وقتا طويلا تقترب من ثلاثة عشر عاما كاملة، لم تستطع الجامعة العربية خلالها أن تفعل شيئا لتغيير الأوضاع فى المنطقة، أو للتعامل مع العراق بشكل يجنب المنطقة مخاطر الحرب بل كان من الغريب أن تدخل القوات الأمريكية من الأراضى العربية المجاورة للعراق لتوجيه الضربات إليه منها .

ماذا فعلت الجامعة لوقف هذا العدوان ؟ لا شيء من قبل ومن بعد. بل لم نسمع أية إدانة للعدوان ودخلت الدول العربية في صراعات داخلية بسبب هذه الحرب العدوانية، البعض يؤيد العدوان، والبعض يعارضه دون أن يحدث أى فعل لوقف العدوان، أو حتى لإدانته، رغم المواقف الشعبية والدولية من قبل مختلف دول العالم التى رفضت وأدانت العدوان .

دروس حرب الخليج الثالثة :

والواقع أن حرب الخليج الثالثة التى مثلت عدوانا واضحا على القطر العراقى الشقيق قد أظهرت العورات العربية الكبيرة والعيوب الكامنة فى بنيان النظام العربى ويمكن أن نذكر منها :

■ **عدم فعالية النظام العربى :**

فلم تنفذ الجامعة العربية أية نصوص فى ميثاقها، أو فى اتفاقية الدفاع المشترك التى تعتبر أى عدوان على أية دولة عربية بمثابة عدوان عليهم جميعا، بل حدث العكس، فقد تلقت القوات الأمريكية والبريطانية المعتدية مساعدات قيمة من الدول العربية ضد العراق .

كما لم تقم الجامعة العربية أو أى وكالة تابعة لها بأى فعل لإنقاذ التراث الثقافى للأمة بعد أن تم حرق مكتبة بغداد الرئيسة، ونهب تراثها الثقافى .

بل إن مدن العراق لازالت تعيش ظروفا إنسانية صعبة بسبب أعمال الحرق والتدمير التى وجهت إلى العراق، ولا نسمع سوى أصوات تطلب من الولايات المتحدة أن تنهى العدوان، وأن تقيم حكومة عراقية فى الوقت الذى أقامت فيه الولايات المتحدة حاكما عسكريا أمريكيا كان معروفا بمساعدته لإسرائيل، وإن كان ذلك قد تغير الآن، وأقيمت حكومة منتخبة، ولكن فى ظل الاحتلال الأمريكى الذى لم ينسحب حتى الآن تحت حجج مختلفة.

■ التناقض بين الأنظمة والشعوب :

أظهر العدوان العراقى التناقض الكبير بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة، تجلى ذلك فى المظاهرات والانتفاضات المناهضة للعدوان والتى شملت كل العواصم والمدن العربية الرئيسية، وكذلك العواصم الغربية، بل عبرت تجمعات سلمية عديدة - فى تظاهرات - عن مواقفها الرافضة للحرب فى قلب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفسها .

■ انهيار النظام الدولى :

لم تستطع الولايات المتحدة أن تمرر قرارا يسمح بشن الحرب من مجلس الأمن، ومع ذلك قامت بالعدوان على العراق دون أى سند قانونى، اللهم إلا نظرية متهافتة عن الدفاع الوقائى كانت إسرائيل تسوقها دائما لتبرير عدوانها على الشعوب العربية . هذا الخطر المزعوم هو تهديد الجيران بأسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها، والتى أثبتت الحرب أنه ما عاد يملك أسلحة فعالة للدمار الشامل أو لغير الدمار الشامل، وقد أدى ذلك إلى وقوع الأمم المتحدة فى أزمة حادة، فهذه الحرب تخالف الميثاق، وتسقط النظام الدولى بكامله، وتجعل من الضرورى البحث عن نظام دولى آخر لا تنتصر فيه هيمنة القوة، ولا يعلو فيه صوت الباطل .

■ تهديد الدول والأنظمة العربية :

إزاء ضعف النظام العربى، وعدم وجود قوة فعالة فى المنطقة للدفاع عن دولها ضد العدوان، بدأت التهديدات الأمريكية للمنطقة بأكملها وبدأنا نسمع عن مخططات للهيمنة عليها، وتفتيت وحدة دولها، والقضاء على الأنظمة المناوئة للسيطرة الأمريكية عليها، فسوريا يوجه لنظامها تهديد صريح بالتدخل. ونفس الحال بالنسبة لإيران، ثم تظهر فى الأفق بين الحين والآخر، ملامح تهديدات للمملكة العربية السعودية ولمصر .

واتضح جليا أن التحرك العدوانى الأمريكى ضد الشعوب العربية والإسلامية يحقق أهداف متوازية :

الأول : السيطرة على النفط العربى وأضيف إليه نفط بحر قزوين .

الثانى : إخماد الحركات المناوئة للسيطرة الأمريكية على العالم والتى تطلق عليها الولايات المتحدة مصطلح الأصولية ، وتدخل فيها حركات التحرير الوطنية مثل حزب الله والعديد من المنظمات الفلسطينية .

الثالث : تأمين الوجود الإسرائيلى فى المنطقة باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى جعل إسرائيل الأقوى والأوسع ، واقتلاع جذور الأنظمة أو الحركات التى تهددها .

ثانيا - التنظيم الدولى الإسلامى :

قلنا إن الدول الإسلامية تمثل دائرة أوسع من الدول العربية ، لكن القوة الفعالة فى هذا التنظيم هى القوة العربية ، رغم أنها أقل عددا وشعوبا من الدول الإسلامية وقد أقيم النظام الدولى الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى فى أواخر السبعينيات ، ومع ذلك لم يستفد من التطورات التى جرت فى الأنظمة الدولية الأخرى ، وبالذات من تجربة الاتحاد الأوروبى ، فقد أقيم على نفس الأسس النظرية التى قامت عليها جامعة الدول العربية حيث تبنى فكرة التنسيق والتعاون وأضاف إليها التضامن الإسلامى ، دون أن يقرن ذلك بإقامة سلطات عليا فوق الدول ، تكفل إصدار القرارات وتنفيذها ، كما أقام العديد من المنظمات والأجهزة الفرعية التى تكلف الدول الأعضاء تكاليف مالية باهظة ، دون أن تهتم بتنفيذها ، وأصدرت العديد من القرارات التى تحقق قوة المسلمين ، مثل إنشاء محكمة عدل إسلامية ، وإقامة سوق إسلامية مشتركة ، وإنشاء دينار إسلامى كعملة موحدة يتم تداولها بين الدول الأعضاء ، ولم نر أثرا عمليا لأى من هذه القرارات .

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد عانت من نفس المشكلات التى عانت منها جامعة الدول العربية، وعرضت عليها نفس المشكلات الحادة التى عرضت على الجامعة مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية، وقضايا إسلامية أخرى عديدة كقضية البوسنة والهرسك وقضية كشمير، وقضايا الأقليات الإسلامية المضطهدة فى العديد من مناطق العالم وكانت القرارات التى صدرت من أجهزتها قرارات تتخذ الطابع الإنشائى، ولا يمكن أن تتبلور فى واقع عملى ملموس .

ونلاحظ على نظام المنظمة نفس الملاحظات التى قررناها بالنسبة للجامعة العربية. فليس فيها أى نظام للأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد العدوان الذى يقع على أية دولة إسلامية . وإذا كان هذا النظام قد أضيف إلى الجامعة بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك، وإن بقى دون تنفيذ ودون فاعلية .

وقررت المنظمة إنشاء محكمة عدل إسلامية ووضعت نظامها الأساسى، ولكن لم يتم اختيار القضاء كما لم يتم وضع القانون الذى ستطبقه المحكمة؛ لذلك لم يدخل نظام المحكمة فى طور التنفيذ حتى الآن .

ورغم وجود بعض الوكالات أو المنظمات التى قامت وتعد لها قيمة فى النظام الإسلامى الدولى مثل البنك الإسلامى للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إلا أنها لا ترضى الطموح الإسلامى ولا تفعل شيئا له قيمة فى خضم المشكلات العديدة والتحديات الجسام التى تواجه الأمة الإسلامية الآن (١١).

---

١١ - راجع تفصيلات ذلك فى مؤلفنا المنظمات الدولية ص ٦٦٠ وما بعدها سالف الإشارة إليه، وراجع كذلك العدد ٣٤ من مجلة "الجامعة الإسلامية" التى تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية وهذا العدد مخصص لدراسة المنظمات الإسلامية وتقييم دورها فى حياة الأمة. راجع كذلك دراسة المنظمات الإسلامية التى تقدم بها د. محمود داود، لنيل جائزة رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م والتى أصدرتها الرابطة ضمن سلسلة "فكر المواجهة" العدد رقم (٦) القاهرة ٢٠٠٢م.

فشل التنظيم الإقليمى العربى والإسلامى :

انتهينا فى القسم الأول إلى وجود تنظيمين إقليميين بين الدول العربية والإسلامية هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، كما ذكرنا أن كل الدول العربية أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وأشرنا إلى تقارب الأهداف والمبادئ التى تقوم عليها المنظمتين، وإلى أنهما تشتركان كذلك فى عدم الفاعلية وفى عدم الفضل فى تحقيق أهداف الأمة الإسلامية .

وسنهتم فى هذا القسم بوضع رؤية لإقامة تنظيم دولى فعال فى دائرة الدول والشعوب العربية والإسلامية. وسنقوم بمناقشة مجموعة من الفروض لنثبت بالأدلة مدى صحتها ونختار الأنسب منها لظروفنا ولآمالنا وأهدافنا كأمة عربية وإسلامية .

أولاً : هل من الضرورى أن يقوم تنظيم إقليمى بين الدول العربية والإسلامية؟

اختار العالم بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها بقليل أن يقيم تنظيما دوليا عالميا يتمثل فى منظمة الأمم المتحدة، وعرضت فكرة التنظيم الإقليمى عند مناقشة نصوص ميثاق الأمم المتحدة. وكان هناك من يرفضون الفكرة على أساس منع الازدواج فى التنظيم الدولى، وعدم إعاقة الأمم المتحدة للقيام بمهامها . ولكن انتصر دعاة الإقليمية وتضمن الميثاق فى الباب الثامن الذى ورد فيه نص يقول : إنه لا يوجد فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين بحيث يكون العمل الإقليمى فيها صالحا ومناسبا، مادامت هذه التنظيمات وأنشطتها متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها (المادة ٥٢ / ٢) كما أشار الميثاق إلى حث الدول الأعضاء ومجلس الأمن على

اللجوء بادئ ذى بدء إلى المنظمات الإقليمية كخطوة أولى لحل المشكلات التى تثار بينهما .

ولا شك أن هناك روابط إقليمية خاصة تجمع بين مختلف الدول العربية والإسلامية ، أكثر من تلك الموجودة بين هذه الدول وبين سائر الدول الموجودة فى المجتمع الدولى . هذه الروابط تحتاج إلى أن تفعل فى شكل تنظيمات إقليمية . بشرط أن تتوافر لديها النية والإرادة والعزيمة على إسناد اختصاصات فعلية ومعززة لهذه المنظمات ، وأن تتوافر لديها كذلك الآليات والأجهزة لتحقيق الأمن بين جنباتها . ولتحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وكذلك السياسى بين هذه الدول ، ولحسم ما يثار بينها من المنازعات ، حيث يمكن أن يتم ذلك بنجاح أكثر فى الدائرة الإقليمية . أما إذا لم يتوافر هذا الشرط عمليا كما هو الوضع القائم ، فلا جدوى من هذا التنظيم الذى يؤدى إلى إنفاق المال بلا فائدة .

وأنا أرى أن الدول العربية والإسلامية لا يتوافر لديها حتى الآن الحد الأدنى لقيام التنظيم الإقليمى الفعال بينها ، بسبب عدم توافر هذه الإرادة وتلك العزيمة . وأذكر هنا :

- أن الدول العربية والإسلامية تفضل أن تحل منازعاتها عن طريق المنظمة الدولية وأجهزتها كمحكمة العدل الدولية ، ومجلس الأمن ، والجمعية العامة .. والأمثلة كثيرة نذكر منها النزاع بين قطر والبحرين على اقتسام الرصيف القارى . وأيضا بين تونس وليبيا فى شكل مماثل ، وبين العراق وإيران حول شط العرب وغيرها .
- أن التجارة البينية بين هذه الدول لا تتعدى ١٠٪ من إجمالى تجارتها مع العالم الخارجى .
- أن أغلب الاستثمارات العربية والإسلامية وكذلك أغلب الفوائض المالية موجودة فى الدول الأجنبية .

- أن الأمن الجماعى العربى لم يتحقق بشكل فعال على وجه الإطلاق وأن الكثير من الصراعات والنزاعات بما فيها صراعات مسلحة (مثل الصراع العراقى الكويتى) لم يتم حسمها داخل دول المنطقة، وتم التدخل الأجنبى لحسمها، مما قوض أسس الأمن الجماعى العربى .
- أن الكثير من اتفاقيات التعاون الاقتصادى قد أبرمت ولم يتم تنفيذها بين هذه الدول .

obeikandl.com

القسم الثانى

تجربة منظمة المؤتمر الإسلامى والتجديد المطلوب

المبحث الأول

مقترحات لتجديد منظمة المؤتمر الإسلامى

تمر الأمة الإسلامية بمرحلة صعبة من مراحل تاريخها خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث بدأت تتكالب عليها الأمم وتحاول بشتى الطرق أن تنال من قدراتها ومن وجودها نفسه، فضلا عن أسس عقيدتها، ومبادئ شريعتها وكان من الطبيعى أن تنهض الشعوب المسلمة والحكومات الإسلامية لمواجهة هذه الهجمة الشرسة عليها، وللأسف فإن أغلبها لجأ إلى القوة الأعظم عسكريا وسياسيا واقتصاديا فى عصرنا، لكى تتقى شرها أو تساند ما تقوم به ضد وحدات وفصائل مختلفة من أمتنا وشعوبنا .

لقد أصبحنا نعيش فى عصر الأمركة، أى صبغة العالم بالطابع الأمريكى، فهناك سياسات ترمى إلى تحقيق هيمنة مطلقة للولايات المتحدة على العالم كله وحسب تعبير الرئيس كلينتون (لا تراجع عن القيادة الأمريكية للعالم) ولأسباب عديدة (دفعت الأمة الإسلامية ثمناً باهظاً لخطة الهيمنة تلك) فما يجرى فى أراضينا لا نجد مثله فى أى مكان آخر .

فهذه هى فلسطين المحتلة تنزف دمًا، ويقتل العشرات يوميا بالسلاح الأمريكى من قبل العصابات الصهيونية التى تفعل الآن فى الناس نفس ما فعلته قبيل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، مثل إرهاب وتعذيب للناس وهدم للمساكن فوق

رؤوسهم، ولم تعد أصوات الاستنجاد والاستغاثة تجد صدى، اللهم إلا فى بعض البيانات الهزيلة التى تصدر من هذه الدولة أو تلك وحتى الإدانة واللوم الذى كان يصدر من منظمة الأمم المتحدة فى كثير من الأحيان، انقطع بسبب تصدى الفيتو الأمريكى لأية محاولة من هذا النوع .

ولم يعد المجتمع الدولى يبذل جهدا كبيرا فى سبيل التصدى للباطل أو نصرة العدل، لقد سلمت القيادة للولايات المتحدة الأمريكية تفعل ما تشاء بمن تشاء، ولا محاسب ولا رقيب، بل الكل يعيش خائفا مرتعشا من أن يناله مثل ما نال صدام حسين فى العراق بسبب خروجه على الخط وتمرده على صانعيه .

وللأسف فلقد صارت حماية إسرائيل، وتحقيق طموحاتها وآمالها إحدى ثوابت السياسة الأمريكية، وما تفعله إسرائيل فى فلسطين أصبح صورة مشابهة لما تفعله أمريكا فى العراق، نفس المشاهد نفس صور التعذيب للناس بلا رحمة وبلا إنسانية ودون أى اكتراث بالبشر وبالآدميين .

وللأسف الشديد نجد منظماتنا الدولية وعلى رأسها منظمة المؤتمر الإسلامى تقف عاجزة أمام ما يحدث لنا . لقد تنادت أصوات عديدة بضرورة حماية الفلسطينيين مما يحدث لهم من إسرائيل، وطلب من الأمم المتحدة أن ترسل قوات من نوع تلك القوات المنتشرة فى مناطق الصراعات فى العالم ولكن من يستجيب بعد سقوط الكرامة والنخوة من بين رجالنا، فنحن نريد من الغير أن يفعل ما يجب أن نقوم نحن به.

لذا حسنا فعلت الحكومة الباكستانية بالدعوة إلى عقد هذه الندوة المهمة عام ٢٠٠٥ فى إسلام آباد (حول التحديات التى تواجه منظمة المؤتمر الإسلامى وطرق مواجهتها) خاصة المحور الثالث الذى يستهدف جعل منظمة المؤتمر الإسلامى أكثر فاعلية من خلال إعادة هيكلتها وإنشاء أقسام جديدة بها لتفعيلها.

إننا نعرض فى هذه الأوراق رؤية نتجت من دراسات عديدة للقانون الدولى وأدواته الرئيسة فى العصر الحاضر، إن المنظمات الدولية تسهم الآن فى إنشاء قواعده وتقوم بمهمة أساسية فى تنفيذه وبحكم تجمع الدول فيها، كما أن المنظمات الدولية صارت أدوات وضع وتنفيذ استراتيجيات للنهوض بالدول المشاركة فيها. والاستفادة من هذا التجمع فى تحقيق تغيرات واسعة بإنشاء أسواق كبرى وتجمعات تشمل تناول المنافع والسلع وأهم من ذلك الأشخاص .

إن المنظمة العامة التى لها اختصاصات واسعة على الساحة الإسلامية هى منظمة المؤتمر الإسلامى، فهى إطار تنظيمى يجمع كافة الدول الإسلامية فى داخله، كما أن اختصاصاته واسعة تشمل العمل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، إلى غير ذلك من الشئون .

مع ذلك فلابد أن نعترف أن هذا الجهاز ليس له فاعلية كبيرة، وترجع عدم الفاعلية إلى عاملين ؛ العامل الأول يرتبط بالنصوص، أى الأحكام الموجودة فى الميثاق واللوائح والتى تحكم العمل فى المنظمة، وهذه النصوص تتحدث عن الأهداف والمبادئ، وأيضا عن الهيكل التنظيمى والأجهزة التى تقوم بالعمل فى المنظمة، وفى تقديرى أنها تحتاج إلى تعديلات جذرية . أما العامل الثانى، فيرتبط بالعمل فكان يمكن فى إطار هذه النصوص القيام بأنشطة مهمة وفعالة تغير ملامح العمل فى المنظمة، ولكن المنظمة اختارت أن تتطور بإنشاء المزيد من المنظمات والأجهزة التى نشط بعضها ولم ينشط البعض الآخر .

وفى تصورى أن هذه الندوة التى تنظمها الحكومة الباكستانية بحكم الثقل الفكرى والثقافى والسكانى لهذه الدولة المحورية من دول العالم الإسلامى، يمكن أن تكون بداية للعمل الإسلامى المثمر فى هذه الظروف الصعبة التى تمر بها الأمة الإسلامية.

لذا سنتناول فى هذه الورقة النصوص الحالية لميثاق المنظمة وما هى التعديلات التى نراها واجبة الآن، فى قسم أول، أما القسم الثانى فسنخصصه لتناول رأينا فى تفعيل العمل فى المنظمة .

obeikandl.com

المطلب الأول

إعادة النظر فى أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى

أهداف منظمة المؤتمر الإسلامى :

الناظر فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى يجد أنه قد تبنى مجمل أهداف منظمة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية الإقليمية، وذلك فى المادة الثانية منه، والمدقق فى هذه الأهداف يجد أن مجموعة منها تتصل بالعمل الإسلامى بشكل عام، والمجموعة الأخرى تتصل بالمجال الدولى بشكل عام أيضا، ونبين ذلك فيما يلى :

١ - الأهداف المتصلة بالعمل الإسلامى :

والأهداف الواردة فى م ٢ / أ من الميثاق والخاصة بالعمل الإسلامى بصفة عامة هى : تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء، ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية فى سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية، وكذلك تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطينى ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

وهكذا نجد الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها قد ورد نص صريح عليه، وذلك لأن الاعتداء على المسجد الأقصى يعد من دوافع إقامة هذه المنظمة، أما دعم كفاح الشعوب الإسلامية للمحافظة على كرامتها واستقلالها فهو يرتبط بوجود العديد من الشعوب الإسلامية أقليات فى العديد من الدول، وأراضى أقاليم أخرى منها كانت محتلة.

يبقى الهدف العام المتصل بتعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء وهو هدف يضع سياسة عامة للمنظمة يحققه بين الدول الأعضاء فيها. ويؤكده نص صريح يجعل من أهداف المنظمة "دعم التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفى المجالات الأخرى الحيوية والتشاور بين الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية".

٢ - الأهداف المتصلة بالعلاقات الدولية:

لعل أول هذه الأهداف ما يتصل بمحو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار فى جميع أشكاله، ولا شك أن هذا الهدف الذى نراه فى منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً، كان يتفق وسياسة معظم الدول الأعضاء؛ لأنها تنتمى إلى العالم الثالث الذى عانى كثيراً من الاستعمار ويهمه القضاء على كافة أشكاله وسياساته، ومن أهمها التفرقة العنصرية.

أما هدف "اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل" فهو هدف نراه فى مواثيق معظم المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، ونفس الوضع نراه بالنسبة لهدف "إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى".

ومن يدقق النظر فى جملة أهداف منظمة المؤتمر الإسلامى، يشعر بأنها تنبثق جميعها من الهدفين الرئيسين للمنظمات الدولية بصفة عامة وهما تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الرفاهية والتعاون بين الشعوب، ولا شك أن ذلك يتفق وأحكام الإسلام التى بينت أن الأمن نعمة كبرى تجرى وراءها الأقوام والجماعات وينعم الله بها على من يشاء من عباده فيقول تعالى: ﴿ وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا

مّن لَّدُنَّا ولكنَّ أَكْثرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ (٥٧) ﴾ «القصص»، بل ويقرر الإسلام حالة السلم أصلا فى علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من دول العالم، إذا ما أمنت الدعرة الإسلامية فيقول سبحانه: ﴿ وإن جَنحُوا لِلسَّلْمِ فاجْنَحْ لها وتوكَّل على اللّه إنّهُ هُو السَّميعُ الْعَليمُ (٦١) ﴾ «الأنفال».

وأما هدف التعاون والتضامن وتحقيق الرفاهية بين الشعوب فلقد دعا الإسلام إليه وحث عليه وخاصة بين الشعوب الإسلامية فقال سبحانه: ﴿ وتعاونُوا على الْبرّ وَالتَّقْوىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإثْمِ والْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللّهَ إنّ اللّه شديدُ الْعقاب (٢) ﴾ «المائدة».

والتعاون بين الدول الإسلامية وإن كان هدفاً عظيماً وغاية حميدة سايرت بها هذه المنظمة معظم المنظمات الدولية فى العالم إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامى بصفة خاصة يجب أن تمتد أهدافها إلى ما هو أبعد من التعاون والتضامن والتكافل، وهو الوحدة الإسلامية أو الاتحاد بين أعضائها، فلا يجب أن تتنازل عن هذا الهدف البعيد الذى يقرره المولىٰ سبحانه تقريراً واضحاً فيقول: ﴿ إنّ هذه أُمّتُكُم أُمّة واحدةً وأَنَا ربُّكُمْ فَاعْبُدُونِ (٩٢) ﴾ «الأنبياء».

لذا فأنا أرى ضرورة إدخال تعديل على هذه الأهداف والنص على أن يكون فى مقدمة هذه الأهداف، تحقيق الوحدة بين الشعوب الإسلامية على أن يكون ذلك فى إطار استراتيجية قوية تقرر البدء بتكامل اقتصادى وثقافى وسياسى أيضا يتطور فى النهاية لتحقيق وحدة شاملة خلال مدة يحددها النص المقترح.

مبادئ منظمة المؤتمر الإسلامى:

والناظر فى المادة الثالثة من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، يجد حرصا واضحاً على اتخاذ نفس المبادئ التى تحكم العلاقات الدولية فى إطار القانون الدولى

العام، فلا نجد حرصاً على إعطاء صلاحيات فوقية لهذه المنظمة؛ لذا تقوم على المساواة التامة بين الدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى كل عضو، ونجد نصوصاً بعد ذلك تقرر نفس المبادئ التى تقوم عليها الأمم المتحدة، وهى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، واحترام حق تقرير المصير، وحل ما قد ينشأ من منازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية مثل المفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وأخيرا امتناع الدول الأعضاء فى علاقاتها عن استخدام القوة أو التهديد ضد وحدة وسلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى عضو.

ومع تقديرنا لهذه المبادئ وأهميتها إلا أنه من الواجب إعادة النظر فيها إذا كان الاتجاه الجديد هو تقوية المنظمة إذ يجب أن تنص على مبدأ وحدة وتكامل الشعوب والدول الإسلامية كمبدأ رئيس من المبادئ التى تستهدى بها المنظمة فى عملها، كما يجب وضع بعض الآليات الكفيلة بتحقيق هذا المبدأ ونحن نقترح ما يلى:

١ إلغاء الحواجز التى تحول دون انتقال الأشخاص والأشياء بين الدول الإسلامية بالتدريج، ومن ذلك تأشيرات الدخول وإجراءات التفتيش وبوابات الحدود.

٢ - إنشاء مدينة أو أكثر تكون رمزاً للوحدة الإسلامية، ويتم هذا الاختيار بعناية من قبل المنظمة ويقام فيها آليات لتحقيق الوحدة كمعهد لوحدة العالم الإسلامى، يقوم بتدريس علوم الوحدة، كما يشجع فى داخلها إقامة التجمعات الإسلامية المختلفة دون قيود.

٣ تشجيع إنشاء تكتلات اقتصادية بين الدول الإسلامية تبدأ بالمجموعات الأكثر تجانساً والأكثر استفادة من هذه التجمعات.

٤ تخفيف القيود والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، حتى يتم إلغاؤها كلية.

٥ - توحيد التشريعات السائدة فى الدول الإسلامية على أساس الشريعة الإسلامية التى تمثل خلفية مختلف القوانين المطبقة فى العالم الإسلامى.

٦ - يجب النص على جعل المنظمة مركزا لتنسيق العمل الإسلامى فى مختلف مجالاته والنص على ضرورة تعامل الدول الإسلامية مع المنظمة على هذا الأساس.

٧ يجب النص على ضرورة تشجيع العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعوب الإسلامية، والسماح بالزواج بين مختلف الجنسيات من قبل الدول الإسلامية وإلغاء سلسلة القوانين الجديدة التى صدرت فى العديد من دولنا الإسلامية تمنع الزواج بين رعايا هذه الدول والدول الأخرى إلا بمرسوم أو قرار من أعلى سلطة فى الدولة.

الأمن الجماعى فى ميثاق المنظمة:

على أن أكبر نقاط الضعف فى ميثاق المنظمة هو عدم معالجته لنظام الأمن الجماعى بين الدول الإسلامية ، وغياب هذه الفكرة ربما يكون من الأسباب التى تجعل المنظمة عاجزة عن حل القضايا المصيرية للدول الإسلامية، وأهمها قضية القدس الشريف وفلسطين، وعليه ينبغى أن تعالج هذه الفكرة معالجة تفصيلية دقيقة حتى يعرف الأعضاء الالتزامات التى يقومون بها لتحقيق فاعلية المنظمة وحيويتها، ولتكون أداة للدفاع عن الأمة الإسلامية ونصرتها وهذا ما تقوم به العديد من المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى، وفى إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بيان أسسها ومراحلها والإجراءات التى تتبع بصددها.

إن تكوين جيش دفاعى من وحدات من الدول الأعضاء وجعله على أهبة الاستعداد لمناصرة الدول الإسلامية التى يقع عليها اعتداء لهو أمر فى غاية الأهمية.

إن الحماية التى نطلبها الآن للفلسطينيين كان يمكن أن يقوم بها هذا الجيش الإسلامى وكما قلت هو جيش دفاعى لا يغضب أحداً، ويمكن أن يعمل تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً للأحكام الواردة فى الميثاق والتى تسمح للمنظمة بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية فى اتخاذ تدابير دفاعية أو حتى قمعية ضد الدول المعتدية.

فضلاً عن إمكانية استخدام هذا الجيش بشكل دقيق لقمع العدوان الذى تقوم به إحدى الدول الأعضاء بالمنظمة ضد دولة أخرى إعمالاً بقوله تعالىٰ: ﴿ وإن طَائِفتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُما على الأُخرىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بينَهُما بالْعدْلِ وأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٩) ﴾ «الحجرات». وسيكون تكوين هذا الجيش الدفاعى واستخدامه لنصرة المعتدى عليه، أو الفئة الباغية، وفقا لأحكام دقيقة وضوابط واضحة حتى نضمن عدم إساءة استخدامه.

إن تجاهل وضع نظام الأمن الجماعى فى ميثاق المنظمة أضعف كثيراً هذه المنظمة، بل وأضعف الأمة والدول الأعضاء حيث حدثت اعتداءات كثيرة عليها فى القرن الماضى، وما حدث بالبوسنة والهرسك ويوغسلافيا السابقة ليس ببعيد، وقد حكى لى الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق - بطرس غالى - كيف أنه كان يبحث عن قوات إسلامية ليسارع بحماية المسلمين فيها من الأعمال الوحشية التى جرت لهم، فلم يجد، وأن وجود مثل هذا الجيش كان يمكن أن يمنع الكثير من الاعتداءات.

بل إننى أقول هنا أن مجرد وجود قوات للدفاع عن المسلمين سيجعل من يريد العدوان على أى من دولهم يتردد كثيراً قبل البدء بالعدوان، ولعل هذا ما يرشدنا إليه النص القرآنى المحكم: ﴿ وأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ومن رِّبَاطِ الْخَيلِ

تُرهبون به عدوَّ اللَّه وعدوَّكم (٦٠) ﴾ الأنفال. فهذه الآية الكريمة لا تأمر بعدوان وإنما تأمر المسلمين بأن يكونوا قوة يهابها الناس ولا يستسهلون العدوان عليها.

ونشير هنا إلى ضرورة وضع نصوص فى الميثاق بشأن نظام الأمن الجماعى بما فى ذلك تقرير العقوبات التى يجب أن توقع على الدولة المعتدية، خاصة العقوبات الاقتصادية والعسكرية [١٢].

مع التنسيق مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعى المقرر فيه، وفى إطار نصوص الميثاق التى تحكم العمل داخل المنظمات الإقليمية.

---

١٢ إن حالة التردى التى تحياها الأمة الإسلامية اليوم بسبب عدم وجود نظام للأمن الجماعى بينها خطيرة، فقد سقطت العراق فى يد الاحتلال الأمريكى، وذاق شعبها ألوانا من الذل والتعذيب لم يسبق له مثيل فى تاريخ الإنسانية، وهناك رئيس دولة مهما كان ظلمه وعسفه، معتقل وقض عليه بطريقة مهينة ثم يقدم لمحكمة تحكم بإعدامه ويتم هذا الإعدام فى أول أيام عيد الأضحى المبارك فى إشارة مهمة إلى أضحية العام للمسلمين، كما أن هناك رئيسا آخر هو ياسر عرفات ظل تحت الحصار الإسرائيلى ولا يستطيع الحركة لفترة طويلة؛ لذا لم يحضر اجتماع القمة العربى الذى عقد فى تونس فى شهر مايو ٢٠٠٤م، وليس للأمة العربية والإسلامية قوة على فعل شئ، اللهم إلا ببيانات مرتعشة تخشى البطش الأمريكى.

وتتقدم الولايات المتحدة بمشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقق به الهيمنة على الأمة الإسلامية وتعديل أنظمة التعليم فيها، وإدخال مقررات بشأن المرأة والحرية السياسية بعيدا عن الإطار الفكرى والثقافى للأمة، مما يستدعى وقفة جادة أمام كل هذه التحديات من المنظمة

المطلب الثانى

تفعيل العمل فى منظمة المؤتمر الإسلامى

أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامى :

أنشأ ميثاق المنظمة أربعة أجهزة لممارسة اختصاصات المنظمة. وهذه الأجهزة هى : مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الإسلامية الدولية.

١ - مؤتمر الملوك والرؤساء :

وهو الجهاز الأعلى للمنظمة، وكان النص الأصلى للمادة الرابعة من الميثاق يجعل اجتماعاته "حينما تقتضى مصلحة الأمة الإسلامية ذلك" وذلك للنظر فى القضايا العليا التى تهم العالم الإسلامى ولتنسيق سياسة المنظمة، ولكن تعديلا أدخل على الميثاق فى مؤتمر القمة الإسلامى الثالث جعل انعقاده كل ثلاث سنوات إلى جانب الحالات التى تقتضى اجتماعه، وأجاز الميثاق التوصية بعقده وتعميم الرغبة فى ذلك على جميع الدول الأعضاء.

٢ - مؤتمر وزراء الخارجية :

وقد جعل الميثاق اختصاصات هذا المؤتمر هى : النظر فى وسائل تنفيذ السياسة العامة للمؤتمر، واتخاذ قرارات فى الأمور ذات المصالح المشتركة المتصلة بأغراض المنظمة ، فضلاً عن إقرار الميزانية العامة للمنظمة، ودراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، كما أعطى له أيضا حق تعيين الأمين العام للمنظمة والأمناء المساعدين.

ويجتمع المؤتمر مرة كل سنة أو عند الاقتضاء فى أى بلد من بلدان الدول الأعضاء بطلب من أية دولة عضو، ويمكن أن تتم الدعوة من الأمين العام. وهنا يلزم موافقة ثلثى عدد الدول الأعضاء.

ويجب لصحة انعقاد المؤتمر حضور ثلثى عدد الأعضاء، ويتم اتخاذ القرارات أو التوصيات بهذه الأغلبية نفسها.

٢ - الأمانة العامة:

والأمانة العامة تتشكل من أمين عام يعين من مؤتمر وزراء الخارجية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، ويعاونه أربعة أمناء مساعدين يعينهم المؤتمر بترشيح من الأمين العام من بينهم أمين مساعد للقدس وفلسطين.

ويقوم الأمين العام بتعيين موظفى الأمانة من مواطنى الدول الأعضاء ويشترط فى التعيين ما يلى:

١ - مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافى العادل.

٢ - توفر الكفاءة والنزاهة والإيمان بأهداف الميثاق.

٣ - توافر الحيدة، وقد حرص الميثاق على النص على عدم جواز التدخل فى عملهم أو التأثير عليهم من قبل الدول الأعضاء.

والوظائف التى تقوم بها الأمانة العامة هى الوظائف الفنية والإدارية التى تمارسها أمانات المنظمات المختلفة، كما أن لها الحصانات والمزايا المقررة للقيام بالوظائف.

محكمة العدل الإسلامية:

وهى جهاز مستحدث بواسطة مؤتمر القمة الخامسة الذى عقد بالكويت عام ١٩٨٧م، وهى الجهاز القضائى للمنظمة وتعمل - ككل المحاكم - بشكل مستقل

عن أى جهاز أو دولة عضو، وقد ساهمت الكويت مساهمة قوية فى إنشائه ، ومن ثم جعلها النظام الأساس للمحكمة مقراً لها.

والمدقق فى النظام الأساس للمحكمة يجد أنه يتفق والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، مع مراعاة الفروق المناسبة لمحكمة العدل الإسلامية الدولية وهى:

(أ) بالنسبة للقانون الواجب التطبيق:

ففى محكمة العدل الإسلامية، تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساس الذى تستند إليه المحكمة فى أحكامها وتسترشد بالقانون الدولى والاتفاقات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والعرف الدولى المعمول به وكذا المبادئ العامة للقانون أو الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية أو مذاهب كبار فقهاء القانون الدولى فى مختلف الدول.

والواقع أن هذا النص يثير العديد من المشاكل فى التطبيق، أولها تحديد المذهب أو المذاهب التى تستند إليه المحكمة، خاصة أن الشريعة الإسلامية ليست مقننة، وإنما سيتم الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامى، وهى كثيرة ومختلفة حسب المذاهب، مما يثير قضية تقنين الشريعة الإسلامية، أو تحديد طريقة الرجوع إلى المذاهب، وهذا يقتضى اهتمام المنظمة ومعها الدول الإسلامية الأعضاء بقضية تقنين الشريعة الإسلامية عن طريق المجتهدين من فقهاء هذه الأمة.

كذلك فإن جعل الاستناد أساساً للشريعة الإسلامية والاسترشاد بمصادر القانون الدولى يضع أمامنا مشكلة مدى القوى الملزمة للمعاهدات خاصة إذا كانت تخالف الشريعة الإسلامية، وهذا يحتاج من المنظمة أن تسد ثغرة تحديد العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولى وموقف التجمعات الدولية الأخرى من هذه الرسالة.

(ب) اختيار القضاة:

تقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن معا باختيار قضاة محكمة العدل الدولية، أما قضاة محكمة العدل الإسلامية فيختارهم المؤتمر العام لوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

والشروط الواجب توافرها فى قضاة محكمة العدل الدولية هى: أن يكونوا من الأشخاص ذوى الصفات الخلقية العالية، الحائزين فى بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين فى أرفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة فى القانون الدولى، بغض النظر عن جنسيتهم، فضلاً عن أن يكون تأليف المحكمة فى جملتها كفيلاً بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسة فى العالم.

أما قضاة المحكمة الإسلامية فيشترط فيهم فضلاً عن الإسلام والعدالة، ألا يقل السن عن أربعين سنة، وأن يكون القاضى من فقهاء الشريعة المشهود لهم وله خبرة فى القانون الدولى، ومؤهلاً للتعيين فى أرفع المناصب القضائية أو مناصب الإفتاء فى دولته وفقا، المادة ٢٢٤، فضلاً عن انتمائه لإحدى الدول الأعضاء فى المنظمة بجنسيته، ويجب مراعاة التوزيع الإقليمى والتمثيل اللغوى للدول الأعضاء.

ويبدوا أن هذا الشرط الأخير أملاه الاختلاف اللغوى للدول الإسلامية. فهناك من هذه الدول من يتحدث بالإنجليزية (باكستان)، ومنها من يتحدث بالفرنسية (السنغال وسيراليون)، ومنها من يتحدث بالفارسية (إيران).

ومما يؤسف له عدم إقامة محكمة العدل الإسلامية حتى الآن، وهو ما يضعف المنظمة إلى حد كبير، ويجب اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذها بتصديق الدول الأعضاء على الوثيقة التى تساعد على إقامة المحكمة. على أن المشكلة الرئيسة فى هذه المنظمة هى مشكلة عدم فاعلية القرارات التى تصدر عنها بسبب غياب الإرادة

الحقيقية للتنفيذ وعدم الالتزام من جانب الدول الأعضاء، وعدم المتابعة الجيدة من قبل أجهزة المنظمة لقراراتها. ولوحظ إلى جانب ذلك خضوع الدول الأعضاء فى معظمها للهيمنة الاستعمارية الأمريكية وهذه الهيمنة لا تريد أبدا أن يكون هناك كياناً قوياً يجمع الدول الإسلامية، بل العكس، فهى تريد لها التفرق والتشرذم حتى يسهل عليها النفاذ إليها والانفراد بها.

والواقع أن إدخال نظام الأمن الجماعى وتنفيذ قرار القمة بإنشاء المحكمة يتطلب إنشاء أجهزة جديدة، مثل هيئة أركان حرب وتحديد اختصاصاتها كما يقتضى إنشاء الأجهزة المعاونة لها ادخال نصوص جديدة تنظمها فى الميثاق.

التعاون الاقتصادى فى ميثاق المنظمة:

لا شك أن النصوص التى تعالج التعاون الاقتصادى فى ميثاق المنظمة ضعيفة، ولا تصنع الآليات المطلوبة لتعاون قوى يؤدى إلى الوحدة؛ لذا يجب أن يتم تعديلها لتحقيق هذا الغرض.

كما أننا نقترح إنشاء آلية ولتكن مجلساً للتعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية يتم النص على اختصاصه بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية وتنشيط العلاقات الاقتصادية بينها، مع صنع آليات واضحة لتحقيق خطوات التكامل المؤدية إلى الوحدة، وأتصور أن النص على الوحدة الاقتصادية كهدف نهائى مسألة فى غاية الأهمية.

وفى تصورى أن يتم إنشاء وحدة قوية تتصل بجهاز القمة نفسه يقع على عاتقها متابعة تنفيذ القرارات التى تصدر من المنظمة ووضع مسألة التنفيذ أو عدم التنفيذ للقرارات وأسبابها أمام جهاز القمة حتى يتحقق التنفيذ.

وبعد فقد تعرضنا فى هذه الأوراق لعدد من القضايا الجوهرية التى تتصل

بتطوير وتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامى باعتبارها المنظمة الوحيدة ذات الاختصاصات العامة بالنسبة للدول الإسلامية.

وقد أثرنا أن نشرح الوضع القائم وما ينبغى أن يتم تطويره فيه. فبدأنا بالأغراض والأهداف والمبادئ التى تقوم عليها المنظمة وذكرنا أنه من الضرورى تطويرها بإدخال هدف وحدة الأمة الإسلامية كهدف رئيس فيها، مع إدخال الآليات المناسبة لتحقيق هذا الهدف، على أسس تتخذ فيها آليات التوحُّد، إن التكامل الاقتصادى هو الصيغة المناسبة فى الظروف الحالية، كما أن آليات أخرى للوحدة قد تم تناولها.

وإن فتح الحدود دون قيود لانتقال الأشخاص والسلع والمنافع بين الدول الإسلامية صار من أولويات هذه المرحلة، وهو من ضرورات الوحدة. وأن النص على مبادئ جديدة ترتبط بهذا الهدف أصبح مسألة ضرورية، كما اقترحت الورقة إنشاء أجهزة لتحقيق الوحدة، وأخرى للقيام بتدابير التكامل الاقتصادى.

إن تجديد منظماتنا الإسلامية وجعلها ملبية لحاجات دولنا ومجتمعاتنا الإسلامية يعد من أهم العوامل التى تدفع مجتمعاتنا إلى التقدم والرقى، ولاشك أن ذلك يقع على قمة أهداف التجديد، تجديد الفكر الإسلامى وتوحده، وتجديد الفقه الإسلامى بإيجاد آليات ووسائل جديدة تشارك بها الدول فى تجديد الحياة. وإيجاد الحلول للمشكلات التى تمر بها الأمة وإيجاد مناطق جديدة لإعمال العقل وتطوير حياة الناس.

ونخلص من ذلك بعدة ملاحظات هى :

أولاً : أن العمل الإقليمى فى حده الأدنى لم يقم بنجاح حتى الآن فى دائرة الدول العربية الإسلامية، مع أننا نؤمن بضرورته ولو مرحليا على الأقل، وكتمهيد لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية.

ثانيًا : هل من الضرورى وجود تنظيم عربى وتنظيم إسلامى فى نفس الوقت ؟

دون خوض فى تفصيلات كثيرة، نجد أن الدول العربية كلها فى منظمة المؤتمر الإسلامى، ولا يوجد - فى تقديرى - ما يجعل استمرار وجود الجامعة العربية إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامى ضرورة للأسباب الآتية :

١ أن وجود المنظمتين معا يمثلان ازدواجا فى العمل وزيادة فى النفقات بلا داعى.

٢ - أن الأهداف والمبادئ واحدة فى المنظمتين تقريبا.

٣ - أن القومية العربية لا تعيش بسهولة خارج الكيان الأكبر وهو مسألة ضرورية الآن.

٤ - أن توجيه الجهد إلى منظمة إقليمية واحدة وتقويتها مسألة ضرورية الآن.

٥ - أن الثقافة العربية هى بلا جدال ثقافة إسلامية ولا توجد ثقافة عربية منفصلة فى الإسلام.

وأرى أن يتم دمج الجامعة العربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى لكى يمكن الاستفادة من الأرشيف المهم للجامعة، ومن المشروعات الضخمة التى بذلت فى مجال توحيد التشريعات فى الدول العربية، على أساس الشريعة الإسلامية، والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة التى تصلح بأكملها للتطبيق فى الدول الإسلامية.

إن العالم العربى جزء من العالم الإسلامى وسيكون من المناسب أن يتم التعبير عن الوحدة الإسلامية من خلال منظمة إقليمية قوية لا تتشتت قواها بسبب النعرات القومية التى تظهر هنا أو هناك، وأن الإسلام استطاع أن يقود العرب والمسلمين دائما إلى طريق التقدم والرقى والوحدة.

ثالثًا : ما هى خطوات الإصلاح التنظيمية الواجب إدخالها على نصوص منظمة المؤتمر الإسلامى ؟

فى تقديرى - وانطلاقا من التجارب الناجحة للمنظمات الدولية الأخرى - يجب أن يتم إدخال نصوص على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى تعالج المسائل الآتية :

١ - إقامة جيش للدفاع عن الدول الإسلامية فى حالة العدوان عليها :

منع ميثاق الأمم المتحدة الحرب ، بل نص بوضوح على منع استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية (المادة ٢ / ٤ من الميثاق) ، ومع ذلك سمح الميثاق باستخدام القوة فى حالتين ، **الأولى** : هى حالة الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى وفقا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة . **والثانية** : فى حالة اتخاذ تدابير للأمن الجماعى ، أى : استخدام قوة دولية منظمة لكبح جماح العدوان الذى تقوم به دولة ضد دولة أخرى .

وإن الميثاق قد أعطى لمجلس الأمن وحده حق استخدام تدابير الأمن الجماعى ، إلا أنه أعطاه حق الاستعانة بالمنظمات الإقليمية للمشاركة فى تنفيذ هذه التدابير .

وفى الوقت الحاضر أظهرت التجارب أنه لا مناص من وجود جيوش دفاع إقليمية ؛ لأن وجودها يساعد على منع العدوان من ناحية ولكى يمكن استخدامها لمنع العدوان من ناحية أخرى .

والواقع أن مجلس الأمن لم يعقد الاتفاقات المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة لتكوين القوات الدفاعية للعالم ، وقد استعان بحلف الناتو فى تنفيذ الكثير من تدابير الأمن الجماعى على نحو ما رأينا فى يوغوسلافيا السابقة . وعندما انتقدت الدول الإسلامية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وقت أن اعتدى الصرب على المسلمين فى البوسنة كان يصرخ سائلا : أين جيش الدفاع الإسلامى الذى

يمكن أن يستخدم فى الدفاع عن المسلمين فى يوغوسلافيا والذين تعرضوا لموجات من القتل والتدمير وهتك العرض، وتدخل الناتو - ولكن على ما يبدو - بعد فوات الأوان، فقد تم تدمير وقتل واغتصاب لم يشهد التاريخ مثله من قبل .

ولو كان هناك مثل هذا الجيش فى منطقتنا لتجنّبت شعوبنا الكثير من الأعمال التى عانت منها ولازالت تعانى حتى الآن .

ولا شك أن اتفاقية الدفاع المشترك يمكن تبنى نصوصها فى تعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، ويمكن أن توضع بعض الضمانات المهمة هنا منها :

- أخذ قوات بعدد متساو من كل الدول الإسلامية .
- وضع أسس تكفل أفضل اختبار للكفاءات لكى توضع فى أماكن القيادة .
- وضع ضمانات لصدور القرارات التى تكفل استخدام القوة بأغلبية مثل أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع مثلا، وإنشاء صناعات حربية واتباع وسائل تدريب مناسبة ومتطورة بإمكانيات كل الدول الإسلامية، والأخذ بعوامل تقوية الوجود الإسلامى فى العالم، وبسط الخشية منه وبث عوامل الاحترام له .

٢ - إنشاء آليات لتنفيذ القرارات داخل الدول الأعضاء :

وهنا أقول : إن تجربة الاتحاد الأوروبى ذات أهمية بالغة لدولنا، فقد أوجدت أجهزة للاتحاد فى داخل الدول الأوروبية تختص بتنفيذ القرارات التى تصدر منها، وتتبع هذه الأجهزة .

٣ - إدخال التمثيل الشعبى إلى جوار التمثيل الحكومى :

إن وجود تمثيل للشعوب فى برلمان اتحادى إلى جانب التمثيل الحكومى من شأنه أن يدعم المنظمة، فالشعوب هى صاحبة المصلحة فى أى عمل تنظيمى او مؤسسى يقوم بين الدول، ومن معالم نجاح التجربة الأوروبية الاتحادية وجود البرلمان

الأوروبى، الذى يراقب العمل التنفيذى من ناحية، ويضع القواعد والتشريعات فى مختلف مجالات الاختصاص التى تمارسها المنظمة من ناحية أخرى، حيث يكون الشعب مسئولا ورقيبا ومشرعا للعمل التنظيمى الدولى مما يدعمه ويؤدى إلى نجاحه.

ويمكن فى المراحل الأولى اختيار المجالس التشريعية أو مجالس الشورى - القائمة - الآن فى الدول الإسلامية أعضاء فيها، يمثلون الشعوب فى المجلس المقترح، وفى مرحلة تالية يتم الترشيح للعضوية لهذا المجلس التشريعى بشكل مباشر.

٤ - إعطاء صلاحيات واختصاصات مقررة ومحددة لمختلف أجهزة المنظمة، وإلزام الدول بتنفيذ ما تقوم بتقريره عن طريق أجهزة متصلة بالمنظمة داخل الدول الأعضاء.

رابعًا: ما هى الخطوات الواجب اتخاذها لتفعيل أداء المنظمة؟

إنه لمن حسن الحظ أن نجد الكثير من القرارات والتوصيات والاتفاقيات التى عقدت فى إطار منظمة الجامعة والمؤتمر، يمكن أن تفعل وتؤدى إلى نتائج فى غاية الأهمية لتقوية العمل الإسلامى.

مجال توحيد التشريعات:

قامت الجامعة العربية وكذلك المؤتمر الإسلامى بأعمال مهمة فى مجال توحيد التشريعات بينها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، والواقع أن توحيد التشريعات يعد فى مقدمة أى عمل لإنجاز وحدة متكاملة حقيقية بين أية مجموعة تتحد فى الخصائص والسمات مثل مجموعة الدول الإسلامية.

وقد ساهمت مصر من خلال فقهائها الداعين للوحدة التشريعية أمثال عبد الرزاق السنهورى وفرج الصدة وجابر جاد عبد الرحمن، فى تقنين التشريعات التى

يمكن أن تطبق فى كل الدول الإسلامية وطبق بعضها، خاصة القانون المدنى فى الكثير من هذه الدول .

وقد آن الأوان لكى تخرج من الأدراج المغلقة عمليات التقنين للقوانين المتخذة من الشريعة والمعدة من مجلس الشعب المصرى، والجامعة العربية فى مختلف المجالات لكى تطبق من خلال قرارات ملزمة تتخذها القمة الإسلامية وتقوم بتنفيذها عن طريق أجهزة داخل الدول .

وجدير بالذكر أنه فى إطار الوحدة المصرية الليبية التى أعلنت فى بداية السبعينيات، وصل الوعى الإسلامى إلى مدى كبير فى قيادة الدولتين، وشكلت لجانا لتوحيد التشريعات فى مختلف المجالات تكاد تزن أعمالها أطنانا، وشارك فيها العلماء من الدولتين فى كافة الجوانب، وكان هدفها هو توحيد كافة التشريعات والأنظمة المالية والإدارية وأنظمة التعليم بل والتمثيل الخارجى، وكذا أجهزة العمل فى مختلف المجالات الاقتصادية والبنوك والشركات، وهى ذخيرة ممتازة يجب أن يتم الإفراج عنها وتفعيلها جيدا فى أعمال المنظمات .

توحيد الفتاوى الفقهية :

كذلك أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامى مجمع الفقه الإسلامى العالمى الذى يوجد بمدينة جدة، وهو يتولى بحث مختلف المشكلات التشريعية التى تواجه العالم الإسلامى ويصدر بصددها فتاوى وتنظيمات لها أهميتها الفائقة، ويحتاج تفعيل عمل المجمع إلى أن تتوحد جميع الفتاوى فى مختلف المشكلات من خلاله؛ لأن كافة المجامع الفقهية الإسلامية ممثلة فيه، وأن يهتم المجلس التشريعى المقترح إنشاؤه للمنظمة بإصدار التشريعات المنظمة للحياة فى الدول الإسلامية بناء على هذه الاجتهادات التى تقوم على الإجماع الجزئى أو الكلى .

إن العالم العربى والإسلامى يملك رصيدا كبيرا من التشريعات المشتركة الكفيلة بإقامة صرح العمل الوحدوى عليه، ولا شك أننا نسبق المجتمعات الأوروبية فى هذا المجال، والتى تزهو بتكوين ما يطلق عليه "القانون الأوروبى" والذى يعتبر الآن أهم عوامل توحيدها، هذا القانون الذى يختص بتدريس التشريعات والأنظمة التى تحكم هيئات المجتمع الأوروبى، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى وحدها المجتمع الأوروبى وأصبحت تطبق على كافة دول الاتحاد.

ونحن فى رابطة الجامعات الإسلامية نقوم بجهد كبير لتوحيد مناهج تدريس الفقه الإسلامى، وأصول الفقه، وسائر العلوم الإسلامية لكى تطبق فى كافة الجامعات الأعضاء، والتى وصل عددها حتى الآن إلى حوالى مائة جامعة، وسنعمل من جانبنا على إعداد المؤلفات التى تُدرَّس وتربط بين أصول هذه العلوم حسبما أسسها الآباء، وبين الممارسات التى أنتجت مشكلات عملية جديدة، ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار وأن تُنقل إلى قاعات الدروس فى كلياتنا وجامعاتنا.

محكمة العدل الإسلامية:

استطاعت الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى أن تقيم جهازا مستقلا فيها، هو محكمة العدل الإسلامية وهذا الجهاز يقوم على الأسس المعروفة فى حسم المنازعات بطريقة أقرب ما تكون إلى نظام التحكيم، واتفاقية إنشاء المحكمة التى أقرت بدولة الكويت أخذت الكثير من أحكامها من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، والمشكلات التى تحتاج إلى حسم من جانب هذه المحكمة كثيرة، وللأسف تخضع للتحكيم الدولى وتخسر الدول الإسلامية الكثير من جراء ذلك، إن تفضيل نظام هذه المحكمة يحتاج إلى إخراج التقنينات المعدة من قبل الأجهزة التشريعية داخل الدول الإسلامية أو من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية لكى تطبقها المحكمة ويجد المتقاضون من المسلمين وغيرهم أحكاما

واضحة تطبق فى المنازعات بينهم كما تحتاج إلى قيام الدول الإسلامية بسرعة اختيار القضاة لهذه المحكمة .

إن وجود سلطة تشريعية تمتلك صلاحيات التشريع لدول منظمة المؤتمر الإسلامى فى مجالات محددة فى البداية، تشمل مختلف المجالات التى تشكل أساسا قوياً للوحدة الإسلامية، يكمله على نفس الخط وبنفس القوة وجود محكمة تصدر أحكاما ملزمة تنفذها الدول الأعضاء، هو الكفيل ببلورة أسس الوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية .

والسلطة التنفيذية قائمة شكلا فى هياكل منظمة المؤتمر الإسلامى ؛ لأن هناك جهازا تمثل فيه قمة الدول الإسلامية، وجهازا آخر يمثل مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية، ولكن نلاحظ من الاجتماعات عدم حضور السادة الرؤساء بأنفسهم دائما الاجتماعات، ألاحظ كذلك عدم وجود اختصاصات محددة فى المسائل التى تتصل بالكيان الإسلامى يمكن أن تنفذ ؛ لذا فإن المطلوب هو وضع اختصاصات محددة فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويوجد أجهزة فنية واستشارية واسعة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة فى المنظمة .

ضرورة تأكيد التصور الإسلامى لفكرة الدولة :

لاحظنا أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى قد صيغ صياغة عصرية تشبه إلى حد كبير صياغات ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، هذا فى الوقت الذى يعرف الجميع أن الإسلام على الرأى الراجح بين الفقهاء، يعرف دولة واحدة هى دولة الخلافة الإسلامية، ولا يقر وجود أكثر من خليفة وأكثر من دولة إسلامية إلا على سبيل التأقيت، فى تقديرى يجب أن تسيطر هذه الفكرة على ميثاق المنظمة وأن يظهر بوضوح أن هذا التنظيم خطوة نحو الوحدة بين الدول والشعوب

الإسلامية، وليس نهاية المطاف، وهكذا فإن لدىّ اقتراحات محددة للتعبير عن هذه الفكرة فى نصوص المنظمة .

فيجب أن تنص المادة الأولى التى صاغت الأهداف والمبادئ على نص واضح تقرر أن المنظمة تعمل على توحيد الدول والشعوب الإسلامية فى كيان موحد، ويجب أن تستهدف مختلف الأجهزة فى المنظمة تحقيق هذا الهدف عن طريق :

(أ) توحيد تشريعات الدول الأعضاء على أساس الشريعة الإسلامية .

(ب) تطبيق الشريعة الإسلامية فى المنازعات التى تثار بين الدول الأعضاء من خلال محكمة العدل الإسلامية أو أية هيئة تحكيم يختارها الأطراف .

(جـ) اتخاذ خطوات مستمرة لتحقيق أكبر قدر من التعاون فى المجال الاقتصادى، بإنشاء سوق مشتركة تلغى الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسمح بانسياب كامل وحرية حركة للأشخاص والأموال بين مختلف الدول الإسلامية، ويشجع قيام المشروعات المشتركة فى داخل السوق، وتحويل الأقاليم الإسلامية إلى إقليم إنتاجى واحد لمختلف السلع والخدمات .

(د) تشجيع الدراسات والبحوث التى تؤكد فكرة الوحدة فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث، وبحث آليات التنفيذ ومعوقات قيام الوحدة وسبل التغلب عليها .

ويجب أن يعدل الميثاق بحيث يقرر خطوات التكامل الاقتصادى التى تنتهى بالوحدة وأن يقرر لكل مرحلة فترة زمنية معينة .

كما يجب أن تتضمن التعديلات إزالة كافة العوائق التى وضعها الاستعمار لتفتيت الأمة ومنع العلاقات الطبيعية بينها، بينما هو قد تخلص منها فى دياره ومن ذلك قيود الجوازات والجنسية والحدود، ومنع الزواج المختلط إلا إذا أذن به الحاكم

والتدخل فى مختلف العلاقات والاجتماعات واللقاءات بين الشعوب الإسلامية من قبل الحكام .

وأرى أن تقيم المنظمة مدينة أو أكثر للوحدة الإسلامية كتجربة يتم فيها هذا التعامل التلقائى وتقام فيها مؤسسات ورابطة للوحدة وآليات وأجهزة لتحقيقها على الحدود بين الدول الإسلامية .

تعميق القيم الإسلامية فى التعامل بين الدول من خلال المنظمة :

نصت ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى على بعض المبادئ التى يستهدف العمل بها فى المنظمة ، عبرت كذلك عن باعث إنشاء المنظمة ، حيث جاء بها أن ممثلى الدول الإسلامية المجتمعة فى جدة فى ١٤ إلى ١٨ محرم ١٣٩٢هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢م إذ يشيرون إلى مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية . . وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها . وإذ يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة فى الإسلام والتى تظل عاملا من العوامل المهمة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر . . ويصرون على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها وتراثها وحضارتها المشتركة المبنية خاصة على مبادئ العدل والتسامح وعدم التمييز .

والواقع أن هذه الدوافع يجب أن تعمق أكثر وأن يتحقق لها صياغة تقيم به مشروعا حضاريا للوحدة الإسلامية محكوما بالقيم والمبادئ الإسلامية ولكن كيف يتحقق ذلك ؟ إن من أهم الأعمال التى يجب أن تقوم بها المنظمة والمنظمات التخصصية المرتبطة بها أن تصوغ مشروعات العمل الداخلى والدولى وفقا للعقيدة والشريعة والقيم الإسلامية . إن المجتمعات المسلمة يجب أن تبرز الهوية والسمات الإسلامية المميزة لها من خلال السلوك والتعامل معها ، فهى حاملة

لرسالة سماوية تعرف التمييز بين الحق والباطل، بين الحلال والحرام، بين ما يسعد الإنسان وما يتعسه، وهذه هى الرسالة الإسلامية التى تحدد موقفها من قضايا ومشكلات العصر . ثم هذه الرسالة يجب أن تبلغ للغرب وللشرق على السواء، وأن تحملها رسائل الإعلام المختلفة التى تصدر فى العالم الإسلامى .

إن لهذه الرسالة موقفا من الغير يقوم على احترامه وحسن التعامل معه، وتقديس السلام والأمن ورفاهية الإنسان فى حدود الشريعة وأغراضها . كما أن هذه الرسالة تحترم الإنسان وحقوقه وتعمل على الارتقاء به وصيانة دمه وماله وعرضه وعقيدته . إنها رسالة خير وعدل ورقى، ويطول بنا المطاف لو أردنا أن نحدد قيم ومبادئ الإسلام فهى لا تقع تحت حصر بأى شكل . والذى أريد أن أطالب به منظماتنا وجامعاتنا هى أن تفصل معالم هذه الرسالة، وأن تضع هذه التفاصيل فى مناهج تدريس لغتنا، وعاء الثقافة، والمعبرة عن الشخصية الإسلامية، كما يجب أن تكون علومنا الإسلامية العديدة فى العقيدة والشريعة والدعوة والاقتصاد والإعلام واضحة جلية فى تثبيت الدعائم والمعالم، وأن نصدرها للغير بوضوح تام .

ولا شك أن عمل المنظمات الإسلامية فى هذه المجالات فى غاية الأهمية، ولكن ينقصه التنسيق وإيجابية الحركة للدفع به إلى الأمام، وتقديمه بالشكل الذى يليق به .

تدريس علوم الوحدة والتكامل :

من الأهمية بمكان توجيه الدراسات التى تتم فى التعليم العام والجامعى والدراسات العليا إلى صياغة مقررات الوحدة وعلومها . ويمكن أن أشير هنا إلى أهمية تدريس ما يوجد بين الشعوب العربية والإسلامية من عوامل للوحدة والتقدم، وإبراز ذلك فى العلوم التى تدرس حاليا مثل علوم التاريخ والجغرافيا والاجتماع

والتربية وعلم النفس، كما أنه فى تدريس اللغة العربية يجب عرض هذه الأبعاد، وهى مطلوبة كذلك فى تدريس مختلف اللغات التى تتم فى مدارسنا وجامعاتنا ويجب على منظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة الإيسيسكو ورابطة الجامعات الإسلامية أن تقود هذا الاتجاه بشكل أفضل مما يتم الآن .

فلعلى أركز هنا على القول بأهمية التكوين العلمى للشباب المسلم عن طريق العلم لكى يشرب هذه المثل ولكى يدافع عنها، إننا نعالج هنا أسباب خور العزيمة وتحلل الإرادة وغياب التصميم، إننا يجب أن نستخدم الأسلوب العلمى فى تدريس هذه العلوم وهى أيضا تحتاج إلى التدريب واكتساب المهارات المكونة للإرادة والعزيمة فى المدرسة والجامعة والمنزل .

الخلاصة:

قمنا فى القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض المنظمات الإقليمية الموجودة فى الساحتين العربية والإسلامية، وانتهينا إلى أنها لا تحقق أغراض وأهداف المجتمع الإسلامى فى الوحدة والتقدم، وخلصنا إلى إخفاق جامعة الدول العربية فى معالجة القضايا العربية رغم قيامها منذ فترة طويلة، وانتهينا كذلك إلى أنها شاخت وكبرت وتعيش فى غير عصرها وعددنا العيوب التنظيمية فى الميثاق، كما عرضنا كذلك للعيوب المتصلة بعدم فعالية المنظمة، وعدم قيامها بتنفيذ القرارات التى تصدر عنها وذلك يرجع أصلا إلى أنها تعكس حال التشتت وضعف الإرادة والعزيمة لدى الدول المكونة لها، وقدمنا فى القسم الثانى دراسة تضمنت مرئياتنا لإصلاح التنظيم الدولى الإقليمى، حيث عرضنا لضرورة التخلص من الازدواجية، ودمج جامعة الدول العربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى بكل هيئاتها وأجهزتها، كما رأينا ضرورة إدخال تعديلات على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، لتصبح منظمة إقليمية قوية، فلا مفر من تكوين جيش دفاعى للمنظمة، ولا مفر

كذلك من اتخاذ منهج للإسراع بالتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء. وعرضنا للخطوات التى يجب أن تتخذ فى هذا الإطار كما عرضنا لفكرة محورية هى ضرورة أن يكون التنظيم الإقليمى الإسلامى طريقا لتوحيد الدول الإسلامية ولو على المدى البعيد، وإن لزم اتخاذ خطوات للتكامل والتنسيق والتعاون والتضامن الذى يؤدى بالضرورة إلى الوحدة فى آخر المطاف. وعرضنا لأهمية العوامل المتصلة بتوحيد التشريعات واستدعاء العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية وتأصيلها بين الشعوب الإسلامية لكى تكون رسالة أساسية ومهمة للتعريف بالإسلام ومعرفة أصول رسالته والأسس التى يقوم عليها .

obeikandl.com

المبحث الثانى

دور المنظمات الإسلامية فى التجديد

رابطة الجامعات الإسلامية أنموذجا

أستطيع أن أقرر أن عمل رابطة الجامعات الإسلامية منذ أن انتقلت إلى مصر عام ١٩٩٥م قد ارتبط ارتباطا واضحا بقضية تجديد الفكر والفقه الإسلامى، ومختلف العلوم الإسلامية، وعقدت مؤتمرات عديدة تتصل بالتجديد سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وعلى سبيل المثال فإن الرابطة قد شكلت فرق عمل لدراسة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية حتى القرن المقبل- أى القرن الحادى والعشرين واستغرق هذا العمل خمس سنوات متصلة قدمت الرابطة خلالها توصيات للتحديات التى ستواجه الأمة، كنا فى آخر القرن العشرين وأردنا أن ننطلق بدراساتنا إلى القرن المقبل. وشخّص العلماء أهم هذه التحديات فى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والقانونية والإعلامية والحضارية.

وعملا على تجديد الفكر الإسلامى رأينا وجوب الانطلاق إلى تشخيص مشكلات الماضى، ثم رأينا العلاج فى التجديد، ووضعت الجامعات الإسلامية أنموذجا للتجديد يتمثل فى إعلان عمان عام ١٩٩٩م.

ولا يمكن أن نحيط فى هذه الدراسة بخلاصة ما جاء بدراسات استغرقت سنوات، وخرجت فى عدة مجلدات، وإنما أردت هنا أن استخلص ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجديد فى المجال التعليمى والتربوى.

لقد كان تحدى التفكك والتشرذم أول التحديات التى حددها العلماء إلى

جانب تحدى التخلف العلمى إلى جانب تحديات عديدة اتصلت بالعولمة والارتباط بالمنظمات الدولية العالمية وهكذا.

ويعنينى فى هذا المبحث دراسة رؤية الرابطة لملافاة تحدى التفكك والتشرذم فى مجال التعليم العالى، وسوف أتناوله فى القسم الأول وهو يتضمن مقترحا بتوحيد التعليم العالى فى العالم الإسلامى.

أما الأهم، فهو رؤيتنا ورؤية رابطة الجامعات الإسلامية لكيفية تطوير الدراسات الإسلامية وتحقيق جودتها فى إطار عمليات التجديد، التجديد للفكر الإسلامى وللفقه الإسلامى، وهو ما نتناوله فى القسم الأول، وسأخصص القسم الأول للمبادئ التى أرساها المجتمع الدولى والجامعات العالمية لتحقيق الانطلاق والجودة، ومن ثم التجديد للجامعات.

ففى الدراسات التى أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية فى آخر سنوات القرن الماضى عن التحديات التى تواجه الأمة فى القرن المقبل، انتهت إلى أنه على رأس هذه التحديات، تحدى الفرقة والتشرذم الذى أصبح يسود العلاقات بين الدول الإسلامية فى الوقت الحاضر.

وكان من الطبيعى أن يكون إعادة تحقيق الوحدة والتكامل بين الدول المكونة للعالم الإسلامى هو الرد على تحدى التفكك؛ لكن الصعوبة التى تواجه أمتنا اليوم تكمن فى الطريقة التى تحقق بها هدف الوحدة، وكان إعلان عمان الذى صدر عن الرابطة فى جامعة آل البيت فى المملكة الأردنية عام ١٩٩٩م هو الوثيقة التى حاولت فيها رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة كافة التحديات التى تواجه الأمة، وعلى رأسها تحدى الوحدة، فلا شك أن ما قامت به رابطة الجامعات فى هذا الشأن يمثل إضافة علمية يجب أن تستثمر عملا؛ لذلك فإن هذه الوثيقة ستركز على

الحلول العلمية التى خلص خبراء رابطة الجامعات إلى ضرورة اتباعها لمواجهة مشكلة التشتت وبالذات فى إطار التعليم الجامعى الذى نجدها معنية بها أكثر من غيرها.

لذا سأتناول فى هذه الورقة العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالى - الجامعات - فى الوقت الحاضر فى القسم الأول، ثم مقترحات رابطة الجامعات الإسلامية للربط بين هذه المؤسسات التى تمثل مشكاة تنير الطريق أمام مجتمعاتنا للتوحد ونبذ الفرقة والتشتت فى قسم ثان.

والهدف الرئيس المعلن وغير المعلن فى الرابطة من كل هذه الدراسات هو تحقيق الجودة فى التعليم الإسلامى وصولا إلى تجديده وانطلاقه.

القسم الأول

المبادئ الدولية التى تقوم عليها بالتعليم الجامعى

وثيقة الحقوق الجامعية :

إن هدف الوحدة السياسية الكاملة، أى إقامة الدول الإسلامية التى تضم الأمة بأى شكل كان، موحدة أم اتحادية "فيدرالية"، أم تعاهدية، المهم أن تجمع شعوبنا فى إطار واحد ينمى المصالح المشتركة بيننا، ويقيم بنا قوة لا يستهان بها، هدف رئيس لا ينبغى أن يغيب عن بالنا يوماً واحداً، ولكن تجارب الوحدة السياسية بين بلادنا فى الماضى القريب لم تكن ناجحة، ويجب أن نتعلم منها.

وأول الدروس التى نتعلمها هى ضرورة التمهيد للوحدة السياسية بإقامة صروح للتعاون فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التعليمية وهذا ما سيتم التركيز عليه فى هذه الورقة بإذن الله.

فى جامعة بولونيا - وهى تعتبر أقدم جامعة أوروبية وفى العالم - حضرت احتفالا منذ عامين بذكرى الماجناكارتا، وقد ظننت فى البداية أننى سأحضر ذكرى إعلان وثيقة الحقوق البريطانية المشهورة عقب ثورة الاستقراطية البريطانية على الملكية فى بريطانيا، تلك الوثيقة التى أعطت للشعب حق المناقشة والموافقة والاعتراض على ميزانية الدولة، وأعلنت طائفة واسعة من حقوق الإنسان وحرياته كما هو معروف.

ولكننى وجدت احتفالا بمناسبة أخرى، هى مناسبة إعلان وثيقة إقرار ميثاق العمل للجامعات فى مختلف أنحاء العالم وفق تقاليد القانون الرومانى فى اتباع

الشكليات التى كانت واضحة، وكانت المناسبة تمثل شيئاً عظيما بالنسبة للعلماء الإيطاليين، حيث حضر ممثلون لكافة الجامعات الإيطالية ولبسوا زى الجامعة وساروا فى طابور طويل، ثم أعقب ذلك حضور احتفالية كبيرة تحدث فيها أحد رجال القانون الإيطاليين عن هذه الوثيقة المهمة، والواقع أن الكثير من معالم هذه الوثيقة معروف لدينا، ومتبع فى الكثير من جامعاتنا، لكن من الملاحظ أن مضمونه يتأخر فى التطبيق فى بلادنا العربية والإسلامية، وسأقوم بشرح مضمون هذه الوثيقة فى إيجاز وأوضح كيف نطبقها فى بلادنا؛ لأن ما يحدث اليوم فى نطاق العولمة يتناقض معها، بل ويهدد الكثير من أحكامها.

مبادئ وثيقة الحقوق الجامعية

المبدأ الأول - مبدأ حرية البحث العلمى:

إن المجتمعات الأوروبية بشكل عام تعتبر مبدأ الحرية هو أهم مبدأ يجب أن تسير عليه حياتها، مهما كان الثمن الذى يدفعونه، فهم يعرفون أن هذا المبدأ هو الذى يتسبب فى إطلاق العنان للذات والشهوات لكى تسيطر عليهم، كما أنه المسئول إلى حد ما عن العديد من الظواهر السلبية التى باتت تهدد مستقبلهم، إنه مسئول عن التفسخ الاجتماعى، وضياع الأسرة، وانعدام الخصوبة وشيخوخة المجتمع، وتفشى الانحلال فى العلاقات الاجتماعية، وضياع القيم الحاكمة للروابط إلى غير ذلك من العوامل السلبية، لكن من ناحية أخرى هو الذى دفع الأفراد إلى الانفتاح والعمل والإتقان والإجادة. إنه المبدأ الذى يميز المجد عن غيره، كما أنه المبدأ الذى يجعل الإنسان يعمل بلا خوف للوصول إلى مايريده، فيقوى الحافز الضرورى للعمل ويشجع المبادرات لدى الإنسان؛ لذلك لا يقبل الأوروبيون المساس به بحال. والواقع أن الدين الإسلامى يحتوى على العديد من المبادئ والقيم والاصول التى يقوم عليها مبدأ الحرية، بل هناك من الأمثلة ما يدل على أنه لا يقبل

المساس بالقيم بحال، وأنه فى نفس الوقت يطلق باب الحوافز والمبادرات الفردية إلى حد كبير، وإن كانت القيود تتصل بعدم ممارسة ما يمكن أن يعد عدوانا على حريات الآخرين أو مصالح أخرى للمجتمع الإسلامى واضحة وجلية وتفوق فى أهميتها الحرية الفردية.

ويبدو أن التمسك بالحرية واعتبارها الأساس الأول الذى تقوم عليه الحضارة الغربية قد جاء نتيجة للقيود الشديدة التى عاش فيها الإنسان الأوروبى محاصراً بين قيود السلطة وقيود الكنيسة التى كبلت الحياة والعلماء ونكلت بهم تنكيلا شديدا (كما حدث لجاليليو وجوروانوبرونو)، ولقد نجح المجتمع الأوروبى بعد إطلاق الحريات ودفع ثمناً كبيراً من الأشخاص والأموال حتى وصل إليها، وبالتالى لا سبيل للتفريط فيها بحال.

ومجال البحث العلمى لا يختلف عن العمل فى مجال التجارة أو الصناعة أو ممارسة مختلف الأنشطة فهو محكوم أيضاً "بمبدأ دعه يعمل دعه يمر"؛ لذا تقوم القيادات الجامعية بوضع خطط البحث العلمى بحرية وبدون تدخل من الحكومات، ويتولى فريق البحث جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى نتائج فيها، دون خوف من الترقب أو المطاردة، ولا تدخل، لا من الدولة ولا من الإدارة الجامعية فى تقييم البحوث أو تتبع ما قام بها ولو كانت النتائج ضد التوجهات أو السياسات العامة؛ لذلك يطلق العنان لعقل الباحث وفكره فى أن يقرر ما يشاء ويصل إلى ما يريده دون خوف أو وجل.

المبدأ الثانى - البحث العلمى فى خدمة المجتمع:

وهو مبدأ مهم بدوره، ووصلت المجتمعات إلى تقريره بعد فترة من الزمن ساد فيها مبدأ العلم للعلم أى لا يهم فى البحث العلمى أن يستفيد المجتمع منه، وإنما يكفى أنه يخدم أحد فروع العلم الذى يتخصص فيه الباحث وهى بلا شك قضية

شائكة، ولكن الجامعات الأوروبية استقرت فى النهاية على أهمية أن يكون البحث العلمى فى خدمة المجتمعات التى توجد فيها الجامعات ويحتاج ذلك إلى وضع خطط سنوية للبحث العلمى فى كل جامعة، وربما وضعت خطة للبحوث، والجامعات الأوروبية لتشجيع البحث العلمى من كل الجامعات فى مجالات بعينها يهتم الاتحاد الأوروبى أن تكون البحوث فيها.

ونأتى هنا إلى أهمية التعاون بين الجامعات فى الغرب والشركات الكبرى والتى تنتج التكنولوجيا الحديثة، ويستطيع من يشاهد الواقع - كما شاهدته شخصيا - أن يرى أقسام الكليات العملية فى الجامعات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعات هارفارد، ويل، شمال كاليفورنيا، كلها مرتبطة بشركات أمثال IBM، بوينج، كومباك... إلخ، وإن كل اختراع جديد فى مجالات عمل هذه الشركات وكذلك تحسين أى عمل يستهدف التطوير القائم إنما يأتى نتيجة جهد يتم بين الجامعات وهذه الشركات، لقد استطاعت هذه الشركات أن تستفيد من البحوث العلمية والقوى المتخصصة فى مختلف مجالات العلوم الحيوية كلها، استطاع العلماء أن يطلعوا على المجالات المختلفة للعمل وعرفوا كيف يمكن أن ترى أفكارهم ونظرياتهم طريق النور وأن تدخل دائرة التنفيذ.

وهذه المسائل فى غاية التعقيد فى دولنا الإسلامية فقليل من الجامعات قد هيأت نفسها لكى تكون بيوت خبرة تلبى حاجات المجتمع، وقليل من الشركات من يستعين بمخترعات تتم لديها، وتستعين الحكومة والشركات فى الغالب ببيوت الخبرة الأجنبية لأسباب عديدة، يأتى فى مقدمتها الاستجابة لشروط الشركات، والحكومات الأجنبية المقدمة للمنح والقروض، ولأن الصناعات الرأسمالية دائما مستوردة والخبرة الأساسية نفسها يجب أن تكون كذلك مستوردة، ولابد من أن

نعترف أن جامعاتنا - فى أغلبها - لم تصبح بعد مهيأة لتقديم استشارات وخبرات واسعة ؛ لذا فإن هذا الجانب يجب أن يطور وهذا التطوير يحتاج إلى الآتى :

١ زيادة حجم التعاون بين الجامعات الموجودة فى بلادنا وتلك التى نالت خبرات علمية فى الخارج بتشجيع الزيارات العلمية والبحوث المشتركة، والإسهام معها فى تقديم الخبرات للسوق فى مجالات العمل المختلفة لكى تكتسب وتدرب الخبراء فى هذه المجالات لديها.

٢ - تدخل الحكومات للعمل على الاستعانة بالخبرة الوطنية فى المجالات التى تتوافر لديها، وكذلك فرض الاستعانة ببيوت الخبرة الوطنية إلى جانب بيوت الخبرة الأجنبية حتى يمكن التعلم من هذه البيوت عن طريق المكاتب المشتركة.

٣ - تشجيع إقامة بيوت خبرة فى مختلف الجامعات وزيادة الاعتماد عليها من قبل الحكومة والشركات والأفراد، وتعريف المجتمع بها وتقديم سجلات تحتوى على هذه البيوت وتخصصاتها.

٤ - عدم مغالاة بيوت الخبرة فى الأتعاب التى تقدرها لأعمالها، ومراعاة أن ظروف السوق تختلف فى دولنا عن الدول الصناعية المتقدمة.

٥ وأخيرا التركيز على الجانب العملى فى التدريس وربط الجامعات بشكل جيد بالسوق وبالمصانع والمؤسسات التجارية المختلفة.

اتحادات الجامعات بين الدول الإسلامية والدول الأوروبية :

للأسف اهتمت جامعاتنا بإنشاء نواب لرؤساء الجامعات وكذا وكلاء للكليات لشئون البيئة، ولكن هذه التغيرات لازالت لم تؤد الأعمال الأساسية المفروض أن تقوم بها، بل إن اختصاصاتها لم تحدد بشكل كاف حتى الآن. ويعتمد الأمر فى النهاية على اهتمامات وقدرات من يشغل هذه الأماكن.

كما حرصت الدول الإسلامية على إقامة اتحادات تمارس أنشطة بين الجامعات لتنسيق أنشطتها، ودعم العلاقات بينها، وإنشاء جامعات وكليات جديدة تهتم بالدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية فى المناطق التى لا توجد فيها أو توجد فيها بشكل ضعيف. ومن هذه الاتحادات، اتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، واتحاد جامعات العالم الإسلامى.

ولا شك أن هذه الاتحادات تقوم بكثير من الأعمال النافعة للجامعات الأعضاء، ولكنها أقل من المطلوب فى ظل التطورات المعاصرة التى غيرت العالم، ومثال أوروبا هو أقرب الأمثلة لنا، فلقد تطورت أبنية التعليم العالى فى الاتحاد الأوروبى لتواكب الفكر الأوروبى البرجماتى الذى عرف به هنا الاتحاد.

وقد اتجه هذا الاتحاد إلى تكوين المجلس الأعلى لجامعات الاتحاد الأوروبى بمدينة بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبى، وإن كان يعقد جلساته فى أى من الجامعات بشكل دورى وهو يتكون من رؤساء الجامعات الموجودة فى دول الاتحاد الأوروبى وله مجلس تنفيذى يتكون من عدد من الرؤساء ينتخبون من الجامعات الأعضاء لمدة ثلاث سنوات. والقرارات التى تصدر من المجلس قرارات ملزمة تنفذها الجامعات الأعضاء. والاختصاصات الأساسية لهذا المجلس هى توحيد نظم التعليم بين الجامعات وتوحيد الشهادات ومدد الدراسة ونظم الامتحانات إلى غير ذلك من نظم التقييم والاختبارات، بحيث أصبحت الشهادات التى تمنح من مختلف الجامعات الأعضاء شبه موحدة، ومن ثم لا تثور مشكلات معادلة الشهادات أو القيد فى الدراسات العليا فى جامعة أوقى، كلية من كليات الجامعات الأوروبية.

ومن أهم الأنظمة التى تتبعها الجامعات الأوروبية الآن، إعطاء الطلاب حق دراسة عدة مناهج قد تستغرق عاماً أو عدة أشهر فى جامعة غير الجامعة المقيد فيها، ومثل هذا النظام يؤكد وحدة الشعوب الأوروبية، ويعطى الإحساس لمن يعيش فى

إحدى دولها بأنه لا يوجد فوارق بينه وبين أبناء هذه الدولة، والأهم من ذلك الاستفادة من المنجزات العلمية التى تكون إحدى الجامعات قد تفوقت فيها. وتبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء.

كما أن تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأوروبية والجامعات الأميركية له أهميته الفائقة فى هذه الدول، وهو يساعد بدوره على توحيد وإقامة أوروبا المتحدة القوية.

وإذا نظرنا إلى عالمنا العربى والإسلامى على اتساعه فإننا نجد تعاونا علميا لا بأس به بين مختلف الجامعات، وتقيم هذه الجامعات بينها ندوات ومؤتمرات وحلقات للدراسات والبحث كما أن جهوداً تبذل وبذلت لتوحيد المناهج أو على الأقل تقريبها من بعضها البعض بين الجامعات العربية والإسلامية.

ولكن نلاحظ على العمل الجامعى فى هذا المجال ما يلى :

١ - إن التبادل القائم بين الجامعات العربية والإسلامية فى نطاق أعضاء هيئة التدريس قد شهد طفرة فى بعض الفترات من الدول التى تحتوى على جامعات قديمة إلى الجامعات الحديثة التى أقيمت فى دول الخليج على وجه الخصوص، وكان من شأن هذا التبادل توحيد المناهج فى كثير من الحقول.

وقد بدأت تتكون فى هذه الجامعات كودار علمية أتمت دراستها فى العالب فى جامعات أوروبية وأمريكية، وتزودت بدون شك بخبرات لا بأس بها فى مختلف التخصصات العلمية، لكن الجامعات ترسم السياسات الخاصة بالمناهج والبعثات وبإعطاء المنح بشكل مستقل عن الآخر، ويوجد بالقطع مجلس أعلى للجامعات فى دولنا التى توجد بها أكثر من جامعة، وهى تقوم بدور فى توحيد السياسات العامة للتعليم على نطاق الدولة، ولكن لا يوجد فيها الآن مجلس أعلى للجامعات العربية

أو الإسلامية يوحد سياسات وأنظمة التعليم بين كل الجامعات الموجودة فى الساحة العربية أو الإسلامية.

واتحادات الجامعات لم تقم بهذا الدور حتى الآن بشكل كامل؛ بل إنه مما يؤسف له وجود أكثر من اتحاد تتشابه اختصاصاته أو تتوحد، دون أن تصل إلى وضع مناهج موحدة للتعليم الجامعى فى مختلف التخصصات.

٢ - إن تبادل الأساتذة لم يتم بشكل منظم حتى الآن ويكون بهدف التعليم وتدريس منهج لا يوجد من يسده فى الجامعة، وإذا وجد فيه من الكوادر الوطنية من يمكنه القيام يتوقف التبادل، حتى أن الخبرات المتنوعة التى كانت تستحوذ عليها الجامعات الحديثة لم تعد تتوافر فيها بالشكل المطلوب.

والمطلوب هو إيجاد تبادل وتنسيق علمى يستهدف تنويع الخبرات، وتبادل المعلومات بين كافة الجامعات ولم يستطع أى اتحاد من اتحادات الجامعات القائمة أن يضع سياسة يمكن أن توصل إلى تنفيذ هذا الهدف حتى الآن.

وتحتاج هذه المسألة إلى تدخل حاسم يحدد اختصاصات واضحة للجامعات فى هذه المسائل وينشئ بيوت الخبرة داخل كل جامعة ويحدد وسائل التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع، ويصنع خريطة للبحوث فى كل كلية يشارك فى رسم معالمها رجال الأعمال والمهتمين فى منطقة كل جامعة، مع القيادات الجامعية، وقد آن الأوان لكى تبذل الحكومات جهداً له قيمته فى مختلف مجالات العمل والإنتاج والخدمات الواجب توحيدها بين مختلف الجامعات وقطاع المجتمع.

ونقوم هنا بتوضيح الدور الذى تقوم به جامعاتنا فى بعض حقول العمل والإنتاج والخدمات.

مجال البحث العلمى :

لم تعد الدول تتحمل بمفردها الميزانيات الضخمة التى يحتاجها البحث العلمى ؛ لذا فإن مؤسسات قريبة من نظام الوقف الإسلامى ، بدأت تنتشر فى كل العالم المتقدم بتمويلها القطاع الخاص والأفراد وبعض الشخصيات العربية ، ومن أمثلة ذلك مركز عبد العزيز بجامعة بولونيا بإيطاليا ومركز آل مكتوم بجامعة دندى بأدنبره ، ومراكز أخرى عديدة بانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها . وعلى نفس النمط أقيم فى جامعة الأزهر "مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى" .

ورغم تعدد التجارب فى هذا الإطار ، لكن العالم الإسلامى لم يستفد منها بشكل قوى حتى الآن .

المجال الصناعى :

يوجد فى المجال الصناعى فى الدول العربية والإسلامية مبادرات ومؤسسات مهمة ارتبطت فيها خبرات الجامعات بالمؤسسات الصناعية ، ولكن فى قليل من الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا ، وكذلك فى قطاعات أخرى مهمة كدراسات الجدوى ودراسة نقل بعض التجارب ، ولكنها حالات قليلة ومحدودة الأثر .

المجال الزراعى :

رغم وجود الزراعة كنشاط رئيس لدولنا الإسلامية غير أن الارتباط بالجامعات وكليات الزراعة يكاد أن يكون محدوداً ، لكن قد يشارك الأساتذة بصفتهم الشخصية فى إجراء بعض البحوث والتجارب ؛ لذا لم تستخدم الجامعات نفسها كبيوت خبرة فى هذا المجال بالشكل المطلوب .

مجالات أخرى :

يمكن فى إطار المهن الحرة إقامة بيوت خبرة فى داخل الجامعات لتعطى فى مجالات الحياة العامة ما تحتاجه من خبرات العلماء خاصة فى المجالات الهندسية

والاقتصادية والتجارية، وغيرها لأن ما يتم فى هذا الخصوص محدود للغاية وغالب أساتذة الجامعات يتعاملون مع هذه الهيئات كأفراد ودون أن تربط بينهم روابط مؤسسية وهذا عيب خطير.

المبدأ الثالث - مبدأ إشاعة نتائج البحوث من كافة الجامعات:

أما المبدأ الثالث الذى يحكم الجامعات فهو مبدأ إشاعة نتائج البحوث العلمية للكافة.

وبالطبع فأول ما يحتاج إلى الاستفادة من هذا المبدأ هو الجامعات نفسها فالعلم رحم بين أهله، وما لم تستفد الجامعات بشكل واسع من هذا المبدأ، فستظل قضية البحث العلمى فى عالمنا الإسلامى مشكلة كبيرة. إن واضعى العهد الأعظم للعمل الجامعى كان أمامهم بوضوح هذا المبدأ بهدف التعاون الكبير بين الجامعات لتحقيق هذا الهدف.

وأعتقد أن الكثير من الجامعات الأوروبية نهضت نتيجة تطبيق هذا المبدأ، ولكن يبدو أن هذه الفائدة لم تنقل إلى جامعات الدول المتخلفة ونحن منها لأسباب عديدة فى مقدمتها:

أن بلادنا لم تفتح ذراعيها بالشكل المطلوب للاستفادة من أنشطة هذه الهيئات، ولا شك أن وضع سياسات مناسبة مع هذه الهيئات وبذل الجهد فى تنسيق هذه الأنشطة معها من ألزم الأمور الآن، كذلك فإنه يبدو أن من هذه الأسباب ما يرجع إلى سياسات الدول التى على ما يبدو لم تخل من تأثير على الجامعات الموجودة فيها، ويرجع البعض الآخر إلى تهيئة الجامعات فى دولنا لتقبل العلوم الحديثة المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجى.

ولا يمكن أن نتقدم إلا بإيجاد تعاون فعال ونشط تتدخل فيه الدول عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتساعد الجامعات على النشاط فى هذا

المجال . وإذا كان هذا التعاون قد أحيط بكثير من القيود فى الآونة الحاضرة إلا أن المحاولات يجب أن تستمر بدأب ونشاط لكسر هذه القيود . إن تهما باطلة وجهت إلينا خاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بقيادة الإرهاب وترتب عليها ، حرمان طلاب بعثاتنا إلى الخارج من الحصول على معلومات وعلوم تتصل بالتكنولوجيا فى المجالات التى سميت "المجالات الحساسة " كعلوم تكنولوجيا الفضاء والهندسة والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية بشكل عام ؛ لذا لابد من العمل فى ثلاثة اتجاهات فى نفس الوقت وهى :

الاتجاه الأول :

هو تعاون الجنوب الجنوب ، فالكثير من الجامعات الموجودة فى الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام قد أحرزت تقدما فى المجالات العلمية الحديثة وسيكون من السهل تبادل الخبرات عن طريق البحوث المشتركة والقيادات الجامعية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وهو تعاون ضرورى ولا مفر منه لإحراز التقدم العلمى بينها .

الاتجاه الثانى :

هو الاستفادة القصوى من البعثات والهيئات العلمية التى تعلمت فى الخارج ولازالت تعمل خارج بلادها لأسباب عديدة من أهمها عدم وجود المناخ العلمى المناسب لها فى بلادها ، وهى مسألة يجب أن توضع لها سياسات عملية للاستفادة منها بشكل أو بآخر .

أما الاتجاه الثالث :

فيكون بتشجيع مختلف هيئات المجتمع المدنى ، والمؤسسات التى ترتبط بعلاقات علمية وعملية فى الخارج على التعاون مع الجامعات فى هذه المجالات .

إن العلماء والمهنيين في مختلف الدول يرتبطون الآن بمجامع وجمعيات علمية في مختلف التخصصات، ولا شك أن وضع هدف الاستفادة القصوى منها يمكن أن يساعد في تعويض بعض ما خسرناه من هذه التوجهات الجديدة.

ويجب أن نولي عناية كذلك بالمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم مساعدات مهمة في حقل نقل الخبرات العلمية والتكنولوجية.

obeikandl.com

القسم الثانى

نحو إستراتيجية

لتوحيد التعليم العالى فى العالم الإسلامى

إن الأوضاع التى يعيش فيها العالم الإسلامى الآن، أوضاع سيئة بكافة المقاييس وهى تحتاج إلى تغيير رئيس، يحتاج إلى مشروع للوحدة والتنمية ولن يتحقق ذلك إلا بجهود مخلصة تجعل المصلحة العامة ومصلحة المسلمين هى الغاية والهدف وتبذل فى سبيل ذلك كل جهدها، ولابد من أن تقود جامعات العالم الإسلامى هذا المشروع.

ولا شك أن التعليم العالى هو من أهم المجالات التى يجب أن نتوجه إلى إصلاحه وإلى البناء فوقه بقصد تحقيق الوحدة، وحدة الأصول الفكرية والثقافية. ووحدة العلوم التى يتم من خلالها توحيد الأبنية وتهيئة السبل لهذا البناء الصالح المطلوب تحقيقه.

عنصر استراتيجيه التطوير:

١ - التنسيق بين لجان قطاعات التعليم العالى فى الدول العربية والإسلامية:

إن دولنا كما ذكرنا تحتوى على لجان متخصصة تضم العلماء المتخصصين فى كل قطاع من قطاعات الدراسات العلمية المختلفة، كقطاع دراسات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعلوم الأساسية... إلخ، ويجب أن تمثل فى رابطة الجامعات الإسلامية أو فى أى اتحاد آخر تختاره الجامعات، كل هذه القطاعات على مستوى كافة الجامعات الإسلامية، وتقوم هذه اللجان بنفس الاختصاصات التى

تتولاها على مستوى كل الجامعات الأعضاء، وبالتالى تتخذ القرارات الكفيلة بالتنسيق بين اللجان وتوحيد القرارات التى تتخذ لتوحيد البرامج، وإنشاء التخصصات الجديدة، والتطوير المستمر للمحتوى العلمى للمناهج بما يتواكب مع التطورات الجارية.

ومما يؤسف له أن قطاع الدراسات الإسلامية لا نجد له لجنة فى المجلس الأعلى للجامعات فى مصر؛ لذا فإننا نأمل أن يتم إنشاء هذه اللجنة، وأن تضم إلى مختلف لجان القطاع فى المجلس الأعلى للجامعات، كما أننا نناشد مختلف الدول الإسلامية أن تنشئ لجنة لهذه الدراسات.

وأقترح أن تكون هذه القطاعات على النحو التالى:

■ **قطاع دراسات الدعوة الإسلامية:**

ويختص بالنظر فى تصحيح أسلوب الخطاب الدينى ورد الشبهات عن الإسلام وتحديد أسلوب مخاطبة الآخر، وتمثل فيها كليات الدعوة وأصول الدين والإعلام.

■ **قطاع دراسات السنة والسيرة:**

ويختص بتوضيح السنة النبوية باعتبارها مكملة لأحكام القرآن الكريم وشرح مصطلح الحديث وأنواعه ودفع الشبهات التى تثور ضد السنة، ومراجعة كل ما يدرس فى الجامعات الأعضاء فى هذا القطاع.

ونرى أن يضم إليه دراسات السيرة النبوية.. وهذا القطاع بفرعيه يحتاج إلى تمثيل كليات أصول الدين، والدعوة، والآداب، ودار العلوم، كما يجب أن تمثل فيه كليات اللغات الأجنبية.

١ - قطاع دراسات القرآن الكريم:

ويدخل فى ذلك دراسات علوم القرآن وحفظه وتجويده والحفاظ عليه. كما يشمل دراسات التفسير وأسباب النزول... إلخ.

ويجب أن تمثل فى هذا القطاع بقطاع كليات القرآن الكريم وأصول الدين والدراسات الإسلامية وأقسام الدراسات الإسلامية بكليات اللغات الأجنبية.

٢ - توحيد المقاييس فى الشهادات:

إن المقاييس والشهادات تعانى من صعوبة المعادلة، فهناك جامعات تتشدد فى إقرار المعادلات وتقارن الدراسة المراد معادلتها بتلك التى تتم فى الجامعة وفقا للساعات وعدد السنوات التى تدرس للمادة فى كل جامعة وتحمل الطالب بمواد دراسية يستذكرها ويتم امتحانه فيها حتى يسمح له بالتسجيل فى الدرجة المطلوبة. ومثال ذلك معظم كليات جامعة الأزهر، بينما تتساهل جامعات أخرى، وتسمح بالقيد دون معادلة أو بمعادلة شكلية، وأعتقد أن الاتجاهين ليسا على صواب. ويجب أن تنظر المعادلة فى جملة ما يدرس فى كلتا الجامعتين وليس بالساعة والمقرر المفرد. وعموما لم تنجح الجامعات العربية والإسلامية فى إيجاد قرارات توحد المعايير لإعطاء الشهادات وتقييم هذه الشهادات بشكل عام، رغم وجود قرارات من الاتحادات الجامعية بتسهيل المعادلة بين الجامعات ويجب حسم هذه المسألة على وجه السرعة.

والواقع أن توحيد المناهج وسنوات الدراسة والأخذ بنظم متقاربة فى الدراسة يتبنى أسلوبا موحدا إما على أساس السنة أو الساعات المعتمدة وهى مسألة يجب أن تكون على جدول أعمال المنظمات الجامعية.

ومن المسائل الواجبة الاعتبار أن يتم تبادل الطلاب بين مختلف جامعات الدول العربية والإسلامية ولا شك أن تجربة جامعة الأزهر فى السماح لطلاب الجامعات التى تطبق برامجها الدراسية أن تكمل الدراسة بمقرها فى القاهرة مثل تجربة معهد الفتح الإسلامى بسوريا، وتجارب تمت فى ماليزيا، وإندونيسيا. تجربة جيدة ويجب التوسع فى تعميمها.

٣ - إفساح المجالات للخبرات الجديدة :

ولا مفر إذا ما أردنا أن نتقدم، من المواءمة بين القديم والحديث، ويجب أن يفسح الأقدمون الذين يسيطرون على مقاليد الأمور فى الجامعات، المجال لهؤلاء الأعضاء الجدد، وكذلك الفكر العلمى المعاصر أن يرى التطبيق فى جامعاتنا.

إن التركيز على التراكم العلمى والمعرفى لدى كل جامعاتنا، من شأنه أن يوجد مجتمع العلماء، ويجب أن تبذل دولنا جهدا مضاعفا لتسهيل هذا التبادل. والإسراع بحركة العلماء نحو التكامل والتعاون الفعال. إن ذلك يحتاج إلى زيادة ميزانيات المؤتمرات والندوات واللقاءات.

٤ - تكثيف اللقاءات بين الجامعات الإسلامية والغربية :

وكذا تكثيف اللقاءات بين القيادات الجامعية فى مختلف أنحاء العالم العربى والإسلامى.

كذلك فإن الإكثار من عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة بين كل أعضاء الهيئات البحثية والعلمية فى بلادنا وبينهم وبين الجامعات الأوروبية التى أدت بالفعل تعاونا وتفهما لأوضاع جامعاتنا مسألة فى غاية الأهمية.

وقد نجحت رابطة الجامعات الإسلامية فى عقد اتفاقيات مع جامعات إيطالية تسمح للطلاب المصريين وكذا الإيطاليين بالتبادل بدراسات مشتركة يحصلون بعدها على شهادات جامعية مشتركة من إيطاليا والدول العربية والإسلامية التى تسمح لهذا التعاون الدراسى المشترك والمثمر.

كما نجحت فى عقد اتفاق لإنشاء دراسة ماجستير فى الحضارة الإسلامية فى جامعة فلورنسا، وذلك بعد عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية التى أظهرت تقاربا علميا بين جامعاتنا وهذه الجامعات فى مجالات عديدة.

٥ - مواجهة التخلف التكنولوجى فى الجامعات :

فى فترة الطفرة النفطية استطاعت الدول العربية أن تقيم تعاونا بين جامعات النفط وجامعات الدول الأخرى، وقد مكن هذا التعاون من توحيد المناهج إلى حد ما وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس بالدول غير البترولية، ويجب مواجهة الوضع الذى بدأ يتعثر بانتهاء الطفرة البترولية من ناحية وبعودة الكوادر الجديدة التى أكملت تعليمها فى جامعات أمريكية وأوروبية على مناهج مختلفة ودراسات فى موضوعات تختلف بشكل أو بآخر عن تلك السائدة فى دولها وفى الدول التى بدأت خطوات التعليم على يديها كمصر وسوريا ويجب الاستفادة من هذا التنوع.

إننا نشكو من الخطر الذى بدأ يفرض على دراسات مهمة فى مجالات حيوية مطلوبة لبلادنا وجامعاتنا، فى الوقت الذى يعانى فيه الخريجون الجدد من عدم الاستفادة المثلى بهم، بل إن كثيراً منهم يعانى من الإحباط بسبب عدم وجود الفرص المماثلة للتدريس للمناهج والمسائل الجديدة التى قاموا بدراستها وهكذا يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء هم نواة سد الفراغ الناتج من هذه الظاهرة، ويجب أن تتطور مناهج الدراسات والبحوث بما يسمح بتطوير الدراسة فى جامعاتنا ووضع هؤلاء فى الأماكن المناسبة لهم.

ونخلص من هذا إلى أن الجامعات الإسلامية تحتاج إلى عمل جدى وحاسم للانطلاق إلى مستوى التحديات التى تمر بها الأمة الإسلامية فى الوقت الحاضر.

والواقع أن الجامعات الإسلامية يجب أن تتوحد عن طريق الاتحادات الجامعية نفسها من خلال تأدية الوظائف الرئيسة المنوطة بها، وهى وظائف التدريس والبحث العلمى، وخدمة المجتمع وهى فى هذا التوحد تحتاج إلى اتخاذ خطوات واضحة لتحقيق حرية البحث العلمى بحيث يتم فى خدمة المجتمع وهى فى هذا التوحيد

تحتاج إلى اتخاذ خطوات واضحة لتحقيق حرية البحث العلمى بحيث يتم فى خدمة المجتمع وحل مشكلاته والتصدى لقضاياه، وكذلك يجب أن تكون نتائج البحث العلمى متاحة لكافة الجامعات بمختلف الوسائل، والتى من أهمها المشروعات البحثية المشتركة والتأليف الجماعى للكتب التى تدرس فى مختلف الجامعات.

وقد شرح البحث تفصيلاً اقتراحاً محدداً لتمثيل التخصصات الإسلامية فى رابطة الجامعات الإسلامية لكى تربط مختلف الجامعات ببعضها البعض فى مجال المناهج وأسس تدريس مختلف العلوم، وخاصة العلوم الإسلامية فى مختلف جامعاتنا.

ومن المسائل الجديرة بالاعتبار فى تحقيق مبدأ أن تكون نتائج البحوث الإسلامية متاحة لكافة الجامعات وبالتالى لكافة المجتمعات زيادة التعاون العلمى بين جامعات الجنوب والجنوب ومنها جامعاتنا الإسلامية، وذلك بسبب الحظر الذى بدأ يفرض على طلاب بلادنا على الاقتراب من التخصصات الحساسة، فيجب أن تقيم جامعاتنا تعاوناً لتشجيع البحث العلمى فى المجالات الحساسة والتى يتوافر قدر منها لدى كل جامعة من جامعات الجنوب والجامعات الإسلامية بشكل عام، لأن التراكم المعرفى يمكن أن يعوض النقص الذى يتواجد مع كل جامعة إذا عملت منفردة عن الجامعات الأخرى.

إننى أدعو إلى ضرورة العمل من أجل توحيد جامعاتنا وتطوير الاتحادات التى تجمع بينها لتحقيق هدفين رئيسين:

الأول: تقوية هذه الجامعات وتحقيق فاعلية أدائها لواجباتها فى تنمية المجتمعات الإسلامية وتقدمها.

الثانى : الإسراع بتحقيق الوحدة فى مختلف المجالات بوضع البحوث والدراسات التى تتناول مختلف مشكلات الوحدة والتكامل بين كل مجتماعاتنا الإسلامية.

وقد أوضحت الورقة أهمية متابعة النبوغ بين شباب العالم الإسلامى من قبل الجامعات ومختلف مؤسسات الدول وتشجيعه، باعتبار أن الإبداع والنبوغ هو الكفيل بتقدم الأمم والشعوب.

obeikandl.com

القسم الثالث

معايير الجودة فى الدراسات الإسلامية

طرح معالى الأستاذ الدكتور عبد المنعم البسيونى فى اجتماع المجلس التنفيذى لرابطة الجامعات الإسلامية المنعقد فى جامعة المنيا فى الفترة من ٥ ٧ مارس ٢٠٠٥م، قضية كيفية تطبيق معايير الجودة والاعتماد المطلوبة فى الدراسات الإسلامية. وقد استجابت رابطة الجامعات الإسلامية لهذه الدعوة المهمة ودعت العديد من الشخصيات العلمية المعنية بالدراسات الإسلامية للمشاركة فى كتابة ورقة عمل عن هذه المسالة.

وقد وضعت جامعة المنيا مجموعة من الأسئلة حول هذه القضية، بعضها يتصل بالمناهج والمواد الدراسية التى ينبغى أن تقاس عليها معايير الجودة، والأخرى خاصة بالخريج الذى يتخرج من الجامعات الإسلامية وما ينبغى أن يتوافر فيه من قدرات ومهارات.

ويسرنى أن أعرض للأعمال التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية فى هذا الخصوص.

وقد طرحت ورقة جامعة المنيا مجموعة من التساؤلات حول المسائل الآتية:

- المجالات التى تعنى بها الدراسات الإسلامية.
- المعايير المتصلة بالخريج.
- نوعية ومواصفات هذه الدراسات.
- المحتوى العلمى للمقررات.

أولاً - المجالات التى تعنى بها الدراسات الإسلامية :

أن المواد التى تعنى بها الدراسات الإسلامية واسعة ومقسمة عادة بين الكليات الإسلامية، وقد رصدتها رابطة الجامعات الإسلامية على النحو الآتى :

التفسير وعلوم القرآن، السنة النبوية، التوحيد (العقيدة والمذاهب المعاصرة)، أصول الفقه، الدعوة الإسلامية، نظام الأسرة (الأحوال الشخصية). الفقه الطبى، الحضارة الإسلامية، الاقتصاد الإسلامى، العلاقات الدولية، الدراسات الحضارية (الجانب النفسى والأخلاقى)، اللغة العربية.

ثانياً - نوعية ومواصفات هذه الدراسات :

لا شك أن كافة الدراسات الإسلامية تعتمد على النقل والعقل فهناك نصوص الكتاب والسنة وهى التى تقوم عليها كافة هذه الدراسات مع ملاحظة الآتى :

١ - إن هذه النصوص ليست كلها مقدسة، بل إن الدراسات التى تقوم حولها هى دراسات تقوم على الفهم البشرى، وكافة أساليب المناهج العلمية (الاستنباط - القياس) وتخضع للتحليل العلمى بمختلف المقاييس المعتمدة فى هذا الخصوص.

٢ - إن هذه الدراسات تتناول ما تم لها من تطبيقات فى إطار علوم السير والمغازى والتاريخ الإسلامى بشكل عام.

٣ - إن تطبيقها على الواقع تم فى مراحل زمنية عديدة، ومن هنا فإن التطبيق قد اختلف باختلاف مراحل التاريخ الإسلامى، خاصة فى علوم الفقه والأصول.

٤ - إن تطوير مناهج هذه الدراسات قد تم دائماً فى إطار تجديد الفقه الإسلامى. والاجتهاد فى النصوص غير المحكمة وهى غالبية هذه النصوص.

ونضيف الى ذلك ما يلى :

- إن هناك مواصفات عامة ؛ بحيث ترتبط هذه الدراسات بالأهداف الأساسية للحضارة حتى لا تحدث قطيعة بين أهداف العملية التعليمية وغايات الشريعة الإسلامية.

- ومواصفات خاصة ؛ وهى تدور حول أمرين :

(أ) أن تكون هذه الدراسات عصرية، أى : تتناول قضايا الإنسان المعاصر.

(ب) أن تكون نافعة، وذلك بأن تعمل على إشباع حاجاته الثلاث ؛ الروحية، والجسدية، والعقلية. وهى لاشك تختلف من مادة ومنهج إلى مادة ومنهج آخر.

ثالثا - المعايير المتصلة بالخريج :

وضعت جامعة المنيا مجموعة من الأسئلة تتصل بالمواصفات المتعلقة بالخريج وهى:

١ - نوعية ومواصفات الخريج.

٢ - ما هو المتوقع من الخريج ؟

٣ - العلوم والمهارات التى يجب أن يتعلمها الدارس.

٤ - نوعية المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الدارس وكذلك المواد التخصصية والتطبيقية.

والواقع أنه لا يمكن أن نضع معايير موحدة لكل خريجى الدراسات الإسلامية، وإنما يمكن أن نختار ثلاثة أنواع من الخريجين ونجيب على ما ينبغى أن يتوافر فيهم من معايير، وهم:

١ - الدعاة.

٢ المدرسون.

٣ العلماء والمجتهدون فى الدراسات الإسلامية.

٤ - رجال القضاء والنيابة والمشتغلين بالقانون بشكل عام.

١ - الدعاة:

والواقع إن مختلف الجامعات الإسلامية تستهدف بشكل رئيس إعداد الداعية المسلم. ذلك لأن الإسلام رسالة دعوية، والأحكام التى نزلت على نبينا محمد ﷺ يجب أن يعرفها كافة الناس. والرسول ﷺ أرسل للناس كافة بشيرا ونذيرا. وقد طلب من أتباعه أن يبلغوا هذه الدعوة عنه.. يقول ﷺ "بلغوا عنى ولو آية". والداعية يجب أن تتوافر فيه العديد من الشروط أهمها: قدرته على التأثير فى الناس بما يتطلبه ذلك من إعداد علمى وعملى خاص؛ لذلك فقد حرصنا ونحن نضع برنامجاً لإعداد الأئمة والدعاة المتميزين وقد أخذت به وزارة الأوقاف - اتباع ما يلى:

(أ) اختيار مجموعة صغيرة العدد من المتميزين فى دراساتهم؛ لذا تم اختيار من حصلوا على تقديرات عالية ومن كليات الدعوة بالذات وممن استكملوا دراساتهم العليا.

(ب) روعى فى الاختيار سلوكهم الوظيفى والمهنى، ومن ينظرون إلى عملهم كرسالة ينبغى أن تبلّغ للناس، وأن الأجر والثواب عنها سيكون فى الآخرة أساسا، مع مراعاة منح حوافز مادية وأدبية لمن يتفوقون فى دراستهم.

(جـ) روعى أن تكون هذه المجموعة حديثة التخرج، حتى نضمن عدم تشبعهم بروتين العمل اليومى، وأن يكون لديهم القدرة على الابتكار والإجادة فى عملهم.

وقد رأينا الاهتمام بإعطاء دراسات خاصة إضافية توفر القدرة على التأثير فى الغير. تولاها أساتذة فى علم النفس وفى السلوك بشكل عام.

ومن داخل المعسكر وبشكل مستمر يواظب الدعاة على دراسة لغة أجنبية. وعلى تعلم الحاسب الآلى واستخداماته المختلفة، خاصة التعامل مع الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وهدف ذلك الإلمام بثقافة العصر، وقراءة ما يكتب عن الإسلام وتحليله والرد عليه كذلك. وقد رأت رابطة الجامعات الإسلامية أن المواد التى يدرسها الداعية يجب أن تطور، ويمكن تقسيم المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الداعية إلى ما يلى:

المواد الأساسية:

١ - القرآن الكريم، حفظاً وتجويداً وتفسيراً.

٢ - السنة النبوية، والتركيز على دراسة مصطلح الحديث؛ ليميز الداعية بين ما يقبل وما لا يقبل من الأحاديث، وليدرس المعايير المختلفة التى وضعها العلماء للحكم على الحديث.

٣ - السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء والتاريخ الإسلامى، مع التركيز على المراحل الأساسية للدعوة الإسلامية، ودراسة كيفية تأسيس دولة المدينة. والوثائق الدستورية والقانونية المتصلة بهذا التأسيس، والأحداث الكبرى التى أثرت فى مسيرة الدعوة، وكذا دراسة الدروس والعبر التى تؤخذ من هذه السيرة الضخمة للدعوة الإسلامية.

٤ دراسات لمبادئ الفقه الإسلامى وأصوله.

٥ - دراسات للعلاقات الدولية للدولة الإسلامية، والأسس التى تقوم عليها العلاقة بين الدول الإسلامية والدول الأخرى.

٢ - المدرسون:

تهتم الجامعات الإسلامية بتخريج المدرسين الذين يصلحون لتدريس هذه المواد فى المدارس والمعاهد. ويجب أن يكون خريج الدراسات الإسلامية على مستوى

عصره من الإتقان والإحكام والتربية والفهم، وبالتالى يجب أن يكون متصفا ومتمتعا بالمزايا التالية:

فاهما للاستلام فهمًا صحيحا من خلال دراسته الإسلامية، قادرا على الحوار، داعيا إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ملما بأحوال عصره وأحداثه ومشاكله، حريصا على أن يكون قدوة لغيره، متمكنا من اللغة العربية وقادرا على استيعاب إحدى اللغات الأخرى، قادرا على استخدام التقنيات الحديثة كالحاسب الآلى وغيره.

المتوقع من الخريج:

وإذا تخرج دارس الدراسات الإسلامية بهذه المواصفات السابقة فإننا نتوقع منه:

- رسم الصورة الصحيحة للإسلام فى الداخل والخارج، وجود النواة الصلبة للإصلاح فى هذا العصر؛ لأنه يملك منهاج الإصلاح الحقيقى وهو المنهاج الإسلامى، تقديم أبناء وتلاميذ يشيعون الصلاح والإصلاح فى بلادهم ومجتمعاتهم.

العلوم والمهارات التى يتعلمها الدارس:

وحتى يكون الدارس على هذا المستوى من التميز والجودة يجب التركيز معه على العلوم الآتية:

- العلوم الإسلامية بصفة أساسية، من خلال الدراسات القديمة؛ ليستطيع استيعابها وتحليلها ومناقشتها، والدراسات الحديثة ليستطيع مخاطبة العصر بلغته.
- اللغات: اللغة العربية تمكنا، وإحدى اللغات الأخرى كالإنجليزية أو الفرنسية؛ ليكون قادرا على الاستيعاب والفهم وإدارة الحوار بها.

- علوم العصر كالحاسب الآلى. التاريخ الإسلامى.

- ومن المهارات: فن الحوار، فن التدريس، فن الخطاب.

نوعية المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الدارس، وكذلك المواد التخصصية والتطبيقية:

المواد الإسلامية الأساسية: الفقه الإسلامى. دراسة المقاصد الشرعية وأدلة الأحكام، علوم القرآن وعلوم الحديث، التاريخ الإسلامى.

- القضايا المعاصرة: تأصيلها الشرعى وبيان حكم الإسلام فيها.

المواد الأخرى المساعدة:

- اللغة العربية.

- اللغة الإنجليزية.

- الحاسب الآلى.

- حركات الإصلاح والصحوة الإسلامية المعاصرة.

المواد التخصصية:

مواد السياسة الشرعية كالنظام المالى أو النظام الإدارى أو النظام القضائى أو الدولى فى الإسلام.

مواد أساسية:

كدراسة الاجتهاد وأدواته وكيفيته فى الفقه الإسلامى، ودراسة حياة المجتهدين فى الفقه الإسلامى، ودراسة القواعد الكلية فى الفقه الإسلامى، ودراسة أثر القواعد الأصولية فى الوصول إلى استنباط الحكم الشرعى.

٣ - العلماء والمجتهدون فى الدراسات الإسلامية :

- أساتذة الجامعات، المفتون وفقهاء المجامع الإسلامية.

مواصفات الخريج :

- يجب أن يكون من المميزين بشكل دقيق فى مختلف مراحل دراساتهم، يجب أن يتم تبنيهم منذ البداية، وأن يتقربوا من أساتذتهم وقيادات الكلية التى يلتحقون بها، يمكن تمييزهم بمنح أثناء الدراسة؛ للدراسة بالخارج، كما يتم اختيارهم للمهام العملية تفضيلاً على غيرهم، يجب أن يقوم أساتذتهم بتكليفهم بأعمال تنمى قدراتهم على البحث، كذلك يجب أن يقوموا بتدريبات عملية فى صياغة الفتاوى ودراستها، وكذا القرارات الصادرة من المجامع الفقهية وتحليلها، يجب بذل كافة الجهود الكفيلة لمواصلة تفوقهم وإعدادهم للأعمال القيادية التى يتم تأهيلهم لها.

المتوقع من الخريج :

العمل فى هيئات التدريس فى الجامعات أو المؤسسات العلمية.

٤ - رجال القانون :

إن الدراسات القانونية هى علوم الحياة التى تتناولها مجالات عديدة من علاقات الأفراد وعلاقات المؤسسات، وعلاقات الدول بعضها ببعض وبعضها بالآخرين. ومن هنا يستلزم الأمر فى خريج كليات ومعاهد القانون توافر إمكانات ومعارف خاصة، خصوصًا فى ظل اتجاهات العولمة المتصاعدة والطفرة الهائلة للتكنولوجيا.

ونظراً لأن معظم تشريعات الدول الإسلامية والعربية تستمد أغلب أصولها من الشريعة الإسلامية، مما يضفى على الدراسات القانونية فى هذه البلاد بعدا

خاصا، تتميز به عن مثيلاتها فى باقى دول العالم، حيث يصعب الفصل بين الدراسات الشرعية والدراسات القانونية.

المجالات التى تعتنى بها الدراسات القانونية:

١ - مجال الحريات وحقوق الإنسان.

٢ - مجال المعاملات بين الأفراد بعضهم ببعض والمعاملات بينهم وبين الدولة.

٣ - مجال العلاقة بين سلطات الحكم فى الدولة.

٤ - مجالات العلاقة بين الدول والأنظمة والمؤسسات الدولية.

٥ - مجالات الأعمال الإدارية.

نوعية ومواصفات الخريج:

أن يكون ذا عقلية قانونية قادرة على استنباط الأحكام وإنزالها على القضايا والوقائع التى تعرض عليه، وأن يكون عالما بواقع مجتمعه، وعلى دراية بكل ما يحدث فيه من متغيرات، وأن يتمتع بضمير حى يرتفع به إلى الحفاظ على الحقوق وتحقيق العدالة بين الناس.

المتوقع من الخريج:

العمل فى مجالات القضاء المختلفة، سواء فى القضاء الجالس (القضاة) أو القضاء الواقف (المحامون)، العمل فى هيئات التحقيق والرقابة (نيابة عامة - نيابة إدارية... إلخ)، العمل بالإدارات القانونية فى المصالح والشركات، إبداء الرأى والفتوى فى أجهزة القضاء.

العلوم والمهارات التى يجب أن يتعلمها الدارس:

أن يكون على درجة عالية من الثقافة القانونية والشرعية.، أن يكون ملما

بالمشكلات السائدة فى المجتمع . ، أن يكون ملمًا باللغات الأجنبية وعلى خبرة بمهارات الحاسب الآلى .

المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها :

التشريعات المدنية والجنائية والتجارية والمالية والدولية بكافة أشكالها ، الشريعة الإسلامية (فقه المعاملات - أصول الفقه) ، الدراسات التطبيقية فى مجال الأعمال القانونية المختلفة (معهد الدراسات القضائية - معهد المحامين) .

رابعًا - المحتوى العلمى لهذه المقررات :

يصعُب أن نضع الآن المحتوى العلمى لكل المقررات التى ذكرناها ويمكن إعطاء وصف عام وسريع لهذا المحتوى ، وإن كانت التفاصيل مطلوبة جدا ويجب أن تحال إلى مجموعة من الخبراء لوضع الوصف الكامل لهذه المحتويات

فى مجال التفسير وعلوم القرآن :

أوصت اللجنة المعنية بأن يتعدى التفسير منطق التفسير النصى إلى التفسير الموضوعى الذى يستهدف إظهار قصد الشارع من النصوص . ويستلهم الحقائق العلمية التى تبدو للعلماء فى كثير من النصوص وهى تجلّى إعجاز القرآن الكريم وتبين سبقه إلى كشف حقائق الكون وأسراره . وأن تحيط دراسات التفسير بعمق مختلف الاتجاهات الفكرية التى تجلّى معانى النصوص وحكمتها ، وقصد الخالق من تقريرها .

أن تكون دراسات التفسير مرشداً ، تبين التشريعات وأصول الأخلاق الإسلامية ، والتاريخ الإنسانى ، وتظهر العبر التى يجب أن تؤخذ منه .

أن الحقائق التى ترد فى القرآن الكريم يجب تفهمها فى سائر العلوم والمعارف التى ندرسها ، خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الشرعية على وجه الخصوص وعلوم الكون والإحياء .

لذا يجب ألاَ يعيش المفسر فى نطاق النص فقط، وإنما عليه أن يغوص فى الحقائق والقضايا والمشكلات التى تتصل به من سائر العلوم الأخرى كلما أمكن ذلك.

فى مجال دراسات السنة والحديث الشريف:

إن اللجنة المعنية بالتطوير فى هذا المجال رأت اتخاذ خطوات التطوير الآتية:

- التدقيق فى تدريس علم مصطلح الحديث وتدريسه فى أقسام كليات الشريعة وأصول الدين.
- توزيع الأحاديث على سنوات الدراسة بكليات أصول الدين وفقاً للتقسيم الفقهى الذى وضع أساسه الإمام البخارى، وتدريس الأحاديث الصحيحة من مختلف كتب السنة وتحقيق سندها، ومتنها حتى لا تدرس أحاديث فيها عورا فى المتن، أو نقص فى السند.
- الاستفادة بالتيسيرات التى نتجت عن استخدام الحاسوب فى جمع الأحاديث وتبويبها وتحقيقها وأن تدخل دراسات الحاسب الآلى فى الكليات الشرعية وفى مجال تحقيق الأحاديث.

الاستفادة من المعلومات التى تحتويها الرسائل الجامعية والمؤلفات الحديثة فى مجال السنة.

- تعميم دراسات السنة على كليات الشريعة والدراسات الإسلامية، ليستفيد الفقيه فى استخلاص الأحكام الشرعية مما تزخر به من علوم.

فى مجال التوحيد:

تكوين الطالب تكوينا علميا بحيث يكون قادرا على شرح مبادئ العقيدة الإسلامية بأسلوب معاصر، ومؤهلا لاستخدام أحدث المناهج العلمية فى مجال

الأبحاث النظرية، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا كان ملما إلماما كاملا بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الواردة فى هذا الصدد، مع الوقوف على منهج السابقين، كى يستخدم منه ما يمكن استخدامه فى هذا العصر، مضيفا إليه ما يدرسه من تيارات فكرية حديثة، ومذاهب فلسفية معاصرة، وفرق دينية لم تكن موجودة فى العصور الماضية.

فى مجال علم أصول الفقه:

وفيما يتعلق بعلم أصول الفقه فقد رؤى ضرورة أن تولى الجامعات الإسلامية بمختلف كلياتها هذا العلم العناية الواجبة له، باعتباره العلم الذى يكون القدرة على استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها، وباعتباره العلم الذى يكفل التجديد فى مجال الدراسات الشرعية، مع الاعتماد على المصادر الواضحة للشريعة وعدم الخروج عليها.

وقد قدمت لجنة تطوير مناهج الدراسات الإسلامية بالرابطة منهجا فى تطوير علم الأصول على مستويين:

المستوى الأول: تطوير المنهج، واعتماد المنهج الموازن أساسا للدراسة، بما يكفله من قراءة الخريطة الأصولية عبر مختلف المذاهب، ومن خلال الاتجاهات العامة، الأمر الذى يدعم فلسفة للفقه تحظى بالتأييد العلمى. والتأكيد العملى، وهى بذلك تنقى علم الأصول من المباحث الكلامية. والقضايا التاريخية، وفى نفس الوقت تستفيد من إنجازات العقل الأصولى الإسلامى فى مختلف المذاهب الإسلامية.

المستوى الثانى: تطوير المحتوى، وهو تطوير يتناول خطة الدراسة، والأسلوب، والأهداف المتوخاة.

فى مجال الدعوة الإسلامية :

وترى الرابطة أن الدعوة الإسلامية والنهوض بها ومن يقومون بها من الأهمية بمكان لا سيما فى ظل الظروف الدولية التى يمر بها العالم الإسلامى الذى يوصف من قبل الغرب بالعنف والإرهاب ، وقد ركزت الرابطة على أن يكون الداعية بمثابة دائرة معارف تجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، بحيث يكون على علم ودراية بأصول مجتمع الدعوة والعوامل المؤثرة فيه ويبرز سماحة الإسلام مع الآخر . وسبق الإسلام فى إقرار حقوق المرأة والطفل وتدعيم الحوار مع الآخر . وأن يكون الداعية متفاعلا مع الأحداث المحلية والعالمية .

فى مجال نظام الأسرة فى الشريعة الإسلامية :

وتقترح الرابطة أن يشتمل القسم الأول : على المفاهيم الرئيسية ومقدمات الزواج . وأركان العقد وشروطه ، وأن يشتمل القسم الثانى : على آثار عقد الزواج المشروع بالنسبة للزوجين ، والقسم الثالث : على حقوق الأبناء والأقارب ، والقسم الرابع : يتضمن طرق إنهاء الزواج الشرعى ، ويشمل القسم الخامس : العدة وأحكامها الشرعية وفق التفصيل الواسع الذى أعدته اللجان المتخصصة فى أروقة الرابطة ، فى مجال الفقه الطبى :

إن كليات العلوم الطبية فى عالمنا الإسلامى تحتاج إلى دراسة فقهية لضبط البحوث البيولوجية والتزامها باحترام الإنسان وصيانة كرامته التى قررها الدين الإسلامى ، مع معرفة حكم الشارع فى القضايا التى جدت على ساحة البحث والدراسة فى هذا المجال ، مثل : قضايا نقل الأعضاء والاستنساخ ، وزراعة الأنسجة ، والتلقيح الصناعى ، والإجهاض ، والزواج بين متماثلين ، وكافة ما يتصل بالطب الوقائى .

فى مجال الحضارة الإسلامية :

لقد أراد الإسلام من أمته أن تقود الإنسانية إلى مراشدها. فكانت حضارة الإسلام التى أنقذت العالم من الضلال والجهل والفتنة. وهذه الحضارة لازالت يانعة وتقدم للبشرية العقيدة الصحيحة والطريق الصحيح لعلاقة الإنسان بخالقه. كما تقدم للبشرية الكثير فى مختلف العلوم والمعارف.

وتدريس الحضارة يكاد ينحصر فى كليات محدودة، بل فى أقسام لا يدرس فيها إلا ثلة من الطلاب بين جامعاتنا، ويرى رؤساء الجامعات ضرورة سبر أغوار هذه الحضارة ووضعها على خريطة المناهج التى تدرس فى جامعاتنا كمتطلب إجبارى. يتضمن التعريف بالحضارة الإسلامية ودراسة خصائصها، والسمات الرئيسة لها، ودراسة ما جدّ من العلوم والمعارف والفنون والآداب. ومن المهم دراسة الجانب المتصل بالعقيدة فى هذه الحضارة، وكذا الجانب التشريعى وموقف هذه الحضارة من قضايا الإنسانية الشائكة التى تمر بها فى الوقت الحاضر، ومن أهمها: قضايا حقوق الإنسان، والتطرف الدينى، والإرهاب، والقضايا التى تثيرها العولمة. ومكانة المرأة فى الإسلام، والحقوق المقررة للأطفال واليتامى، إلى غير ذلك من القضايا المثارة.

ومن شأن تدريس هذه المادة أن يرضى الطالب بأصول حضارته. والقيم الرئيسة لدينه. وينبغى التركيز على أن الحضارة الإسلامية ليست حضارة العرب وحدهم. وإنما هى حضارة الجنس البشرى بكامله، ساهم بمختلف أفكاره وإبداعاته فيها.

فى مجال الاقتصاد الإسلامى :

تدرك الرابطة الأهمية الكبيرة لتدريس الاقتصاد الإسلامى فى الجامعات الإسلامية، وتهيب بالجامعات الأعضاء أن تتبنى منهجا لتدريس هذا الموضوع.

للأهمية العظمى للاقتصاد في هذا العصر، ولأن المسلمين حتى الآن -وعلى الرغم مما لديهم من موارد وقدرات- لازالوا بعيدين عن المشاركة الفعالة في مقاليد الاقتصاد الدولي.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أن في الإسلام مبادئ وقواعد وأحكاما تعالج مشكلات الحياة المعاصرة كالكساد والتضخم والاستغلال والغبن الفاحش.

إن نظام الفائدة على القروض - خاصة تلك التي تقدم للدول النامية ينطوي على استغلال وغبن فاحش وهو يخالف القواعد الشرعية التي تأبى أن يأتي مال بدون عمل واستثمار، فالإسلام يحرم الربا واستغلال حاجة الضعيف. ويدعو إلى الرشد في الإنفاق والتوازن والتوسط والاعتدال في الأفعال والتصرفات، وينبغي أن تأخذ هذه الدراسات طريقها إلى الدراسة الجادة التي تبنى على العلم.

ويسعد رابطة الجامعات الإسلامية أن تقدم في هذا منهجا للتدريس في قسم أو كلية للاقتصاد الإسلامي، ومفردات المواد الأساسية التي يجب أن تدرس فيه.

في مجال العلاقات الدولية:

وتقترح الرابطة بالنسبة لكليات الشريعة أو الشريعة والقانون أن تدرس المناهج الآتية:

مبادئ العلاقات الدولية في الإسلام.

- القانون الدولي الإسلامي الذي يحكم العلاقات الدولية في حالة السلم ويجب أن يتضمن دراسات موسعة عن المعاهدات في الإسلام، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وقانون البحار... إلخ.

القانون الدولي الإسلامي للحرب والحياد، ويجب أن يشمل الأسباب التي تجيز حمل السلاح في الإسلام، والقواعد التي تحكم سلوك المحاربين ويتضمن ذلك قواعد القانون الدولي الإنساني في الإسلام.

- التنظيم الدولى الإسلامى المقارن بالتنظيم الدولى المعاصر.

- قانون التسوية السلمية للمنازعات فى الإسلام حيث تضمن وسائل التسوية والمعارضة والصلح والتحكيم.

ويجب أن تضمن مرحلة الدراسات العليا دبلوما كاملا للعلاقات الدولية يتناول دراسة المسائل السالفة بتعمق، مع دراسات فى الاقتصاد الدولى. ومباحث الدولة فى الإسلام، وقانون السلام وقانون الحرب، والقانون الدولى لحقوق الإنسان.

فى مجال الدراسات الحضارية:

وترى الرابطة أن إبداع الفنان المسلم فى مجال العمارة يستحق الاهتمام. والرعاية فى الدراسات والبحوث والتطبيق، فقد استطاع الفنان والمعمارى المسلم أن يضع التصاميم المعمارية فى خدمة عقيدة المسلم، بما يسهل له الحياة ويحترم خصوصياته.

كما أن العمارة والفن الإسلامى قد أبدلا وسائل التزيين بما فيه روح، بما يعرف بالتوريق، أى: استخدام مواد الطبيعة والشجر فى الزينة، ووجدت فنون التزيين بالفسيفساء، والمقرنصات، والكتابة العربية الجميلة.

ويرى المؤتمر:

أن يتم تدريس العمارة الإسلامية فى كليات العمارة والهندسة مع دراسة فلسفة العلوم فى الإسلام فى كليات العلوم والزراعة مما يوضح خصائص العلم التطبيقى الإسلامى والأسس التى يقوم عليها، وكيف طبق المسلمون هذه الفلسفة فى دراساتهم والإسهامات المختلفة التى قدموها فى مجال العلوم.

وترى الرابطة :

١ - جمع المتخصصين فى دراسات اللغة العربية ، لمناقشة كيفية جعلها أداة التعبير عن الحضارة الإسلامية ، وكيفية تبسيطها لتكون أسهل فهما ومنالا لأبناء الأمة ، وتعاون الجامعات والمؤسسات المتخصصة لوضع مناهج واضحة فى ذلك .

٢ العناية بتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها والتنسيق فى ذلك بين الجهات المعنية فى عالمنا العربى والإسلامى .

٣ - اتخاذ كافة الوسائل لتمكين اللغة العربية فى بلادنا ومقاومة الزحف العولمى عليها ، وإيلاء الأمية والعامية واختراق اللغات الغربية لبلادنا أهمية خاصة .

٤ - تصحيح الأخطاء الشائعة فى استخدام اللغة العربية فى وسائل الإعلام .

٥ - اقتراح قوانين للحفاظ على الأسماء العربية فى مجال الحياة العامة وإلزام مختلف المؤسسات والشركات والمحلات باستخدامها فى أعمالها بدلا من اللغات الأجنبية .

كما تم عرض وثيقة بيروت بشأن تطوير مناهج الدراسات الإسلامية ، التى تعد المنطلق الأساس لتطوير مناهج ومقررات الدراسات الإسلامية بالرابطة فى هذه الحلقة النقاشية (،) .